جامعة الأزهر- فرع البنات بالقاهرة
كلية الدراسات الإسلامية والعربيـــة

العصمة بين أهل السنة والشيعة

دكتورة
منال سمير الرافعى
أستاذ مساعد بقسم العقيدة والفلسفة

١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م

مقدمـــــــــــة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمـــد وعلـــى آلـــه وأصحابه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

وبعـــــد...

يتفق كل من أهل السنة والشيعة على أن الدين عنـــد اللـــه الإســـلام وأن الطريق إليه كتاب الله الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا مـــن خلفـــه وســـنة رسوله محمد صلى الله عليه وسلم.

أما محور الخلاف بينهما فهو ينحصر فى دائرة الإمامـــة، فجميـــع فـــرق الشيعة تعتقد بأحقية على وذريته فى الخلافة بعد الرسول صلى الله عليه وســـلم، وتزعم أغلب فرق الشيعة أن النبى صلى الله عليه وسلم نص على إمامة علـــــى رضى الله عنه تصريحاً وتلميحاً، وتجتهد هذه الفرق فى إثبات ذلك اعتماداً على تأويلات خاصة لبعض الآيات القرآنية ولبعض الأحاديث النبوية اعتقدوا صحتها وأنها تدل على النص على إمامة على رضى الله عنه.

أما فرقة أهل السنة فترى أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يستخلف أحـــداً بعده ولم ينص على من يخلفه بل ترك الأمر شورى بين المسلمين مصداقا لقوله تعالى ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾(١) وقوله تعالى﴿وشاورهم فى الأمر﴾(٢) فالخلافة حق لمن يختاره المسلمون وليست حقاً بالوراثة لآل البيت.

ويبدو أن الخلاف بين أهل السنة والشيعة -فى أول الأمر- كـــان خلافـــاً سياسياً إذ لم يكن المذهب الشيعى يمثل فى حقيقة الأمر ســـوى موقـــف حـــزب

---

(١) سورة الشورى- آية ٢٧.

(٢) سورة آل عمران- آية ١٥٩.

سياسى إسلامى فحسب إلى أن استحدث الشيعة أقوالاً بعيدة عما اتفق عليه جمهور المسلمين والتى كان لها أثرها فى هذا الانقسام التاريخى بين أهل السنة والشيعة، ولعل من أهم هذه الأقوال قولهم بعصمة الأئمة.

ومن هنا كانت هذه الدراسة لابراز جوانب الاتفاق والاختلاف بين أهل السنة والشيعة حول موضوع العصمة بوجه عام من حيث: مفهومها، وطريق ثبوتها، ولمن تجب؟

ونظراً لاتساع مجال هذه الدراسة لاشتمالها على فرق واتجاهات متعددة وخاصة فى مجال الشيعة، فسوف نقصر الحديث على أكثر فرق الشيعة عدداً وانتشاراً إلى يومنا هذا، وهى فرقة الإمامية باعتبارها من أكثر الفرق التى تمسكت بالقول بعصمة الأئمة حتى يكاد يكون القول بالعصمة خاصاً بهم.

اللهم أرنا الحق حقاً وارزقنا إتباعه، وأرنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه إنك مولانا، وإنك على ما تشاء قدير.

د. منال سمير الرافعى

مفهوم العصمة عند أهل السنة

العصمة عند أهل السنة خاصة بالأنبياء لا يشاركهم فيها غيرهم من البشر، ذلك لأن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام هم الصفوة المختارة من الله تعالى والتى تميزت عن جميع البشر باصطفاء الله لها لتلقى وحيه وتبليغ رسالته، فهم هداة البشرية والقدوة الحسنة والمثل الأعلى للإنسانية، هداهم الله تعالى واجتباهم وأنعم عليهم بنعمة حمل الأمانة وتبليغها إلى البشر قال تعالى ﴿أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده﴾[(١)].

لذلك اقتضت حكمة الله أن يجعلهم أكمل البشر خلقاً وأفضلهم علماً وأشرفهم نسباً وأعظمهم أمانة، كما اقتضت حكمته العلية أن يهبهم صفات تميزهم عن غيرهم فامتازوا بصدق الدعوة والأمانة والإخلاص والتوبة ونزهوا عن جميع الرذائل وسائر الأخلاق الذميمة، ولذا اختصت النبوة بأشرف خلق الله من كمال العقل والذكاء والفطنة وقوة الرأى والعصمة من الزلل والزيغ والكذب والبهتان.

معنى العصمة:

العصمة لغة: تعنى المنع يقال عصمه يعصمه عصماً أى منعه ووقاه قال تعالى ﴿سآوى إلى جبل يعصمنى من الماء﴾[(٢)] أى يمنعنى، واعتصم فلان بالله إذا امتنع به.

واعتصمت بالله أى امتنعت بلطفه عن المعصية، واستعصم: طلب العصمة قال تعالى ﴿ولقد راودته عن نفسه فاستعصم﴾[(٣)] أى امتنع امتناعاً شديداً[(٤)].

---

(١) سورة الأنعام- آية ٩٠.
(٢) سورة هود - آية ٤٣.
(٣) سورة يوسف- آية ٣٢.
(٤) لسان العرب، ابن منظور، جـ١٥ ص٢٩٧، المعجم الوجيز، ص٤٢٢.

العصمة فى اصطلاح المتكلمين:

عرف المتكلمون العصمة بتعريفات متعددة:

أ - منها ما يدل على أن النبى مجبر على فعل الطاعة وترك المعصية.

ب- ومنها ما يدل على أن النبى ليس مجبوراً على فعل الطاعة وترك المعصية.

وقد أشار الإيجى إلى المعنى الأول ونسبه إلى الأشاعرة حيث قال: العصمة عندنا "أن لايخلق الله تعالى فيهم ذنبا"[١].

كذلك نسب الرازى إلى الأشعرى أنه فسر العصمة "بالقدرة على الطاعة"[٢].

وهذان التعريفان يدلان على أن العصمة ترجع إلى أمر خارج عن ذات النبى بمعنى أن العصمة تتم بتوفيق الله للمعصوم، والتوفيق -كما يقول- أمام الحرمين[٣] "هو خلق قدرة الطاعة" أى أن المعصوم إما مجبر على الطاعة كالملائكة وإما لاقدرة له على المعصية بصرف همته عن السيئات وإجباره على الطاعات، ومعنى ذلك "أن الله تعالى أقدرهم على الطاعة دون المعاصى فصاروا بذلك معصومين عن المعاصى"[٤].

ولا يخفى أن العصمة بهذا المعنى تجعل الأنبياء مجبورين على الطاعة وعاجزين عن المعصية، ولايكون لهم اختيار، فلا يستحقون مدحاً وثواباً على فعل الخير ولا ذماً وعقاباً على فعل الشر، وهذا ينافى التكليف.

---

(١) المواقف- الإيجى ص٣٦٦.
(٢) المحصل- الرازى ص٢١٨.
(٣) الإرشاد- الجوينى ص٢٥٤.
(٤) أصول الدين- البغدادى ص١٦٩.

ومن التعريفات التى تدل أيضاً على أن النبى مجبر على فعل الطاعة وترك المعصية تعريف ذكره آخرون ونقله البيضاوى وهو: "كون الشخص بحيث يمتنع عن الذنب بخاصية فى نفسه أو بدنه"(١).

وهذا التعريف يسلب الاختيار للمعصوم، ولذا اعترض عليه بالعقل والنقل:

أما العقل فلأنه لو كان صدور الذنب ممتنعا لما استحق النبى مدحاً، فانه لامدح ولا ثواب بترك ماهو ممتنع، وأيضاً لامتنع تكليفه وبطل الأمر والنهى والثواب والعقاب.

يقول التفتازانى "كيف ولو كان الذنب ممتنعاً لما صح تكليفه بترك الذنب ولما كان مثاباً عليه"(٢).

وأما النقل فإن قوله تعالى ﴿قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلى﴾(٣) يدل على مماثلة الأنبياء لسائر البشر فى جواز صدور المعصية منهم.

أما التعريفات التى تدل على الاختيار وأن النبى ليس مجبوراً على فعل الطاعة وترك المعصية فهى عديدة نذكر منها:

تعريف الإمام أبى منصور الماتريدى حيث قال "العصمة لا تزيل المحنة والابتلاء فهى لاتكون إلا إذا كان أمراً ونهياً، فأما إذا لم يكن أمراً ولا نهياً فلا معنى للعصمة ولا التوفيق، فهى بذلك لا ترفع الابتلاء ولا تزيل المحنة"(٤).

ومعنى ذلك أن العصمة لا تجبر العبد على الطاعة ولا تعجزه عن المعصية، بل هى لطف من الله يحمل العبد على فعل الخير ويزجره عن فعل

(١) مطالع الأنظار على طوالع الأنوار - الأصفهانى ص٢١١، المحصل - الرازى ص٢١٨.
(٢) شرح التفتازانى على العقائد النسفية ص١٨٥.
(٣) سورة الكهف - آية ١١٠.
(٤) أبو منصور الماتريدى وآراؤه الكلامية ص٣٥١.

الشر مع بقاء الاختيار تحقيقاً للاهتداء[١].

وقريب من هذا التعريف ماذهب إليه المعتزلة والشيعة حيث ترى المعتزلة أن العصمة هى "لطف يقع معه الملطوف فيه لامحالة حتى يكون المرء معه كالمدفوع إلىأن لايرتكب الكبائر"[٢]. ولا يطلق هذا المفهوم عندهم إلا على الأنبياء.

أما الشيعة فترى أن العصمة "لطف يفعله الله تعالى بالمكلف لايكون له مع ذلك داع إلى ترك الطاعة وارتكاب المعصية مع قدرته على ذلك"[٣]. فليس معنى العصمة أن الله يجبره على ترك المعصية، بل يفعل به ألطافا يترك معها المعصية باختياره مع قدرته عليها.

وثمة تعريفات أخرى للعصمة فقد ذكر البيجورى تعريفاً للعصمة بأنها "حفظ الله ظواهر الأنبياء وبواطنهم عليهم السلام من التلبس بمنهى عنه ولو نهى كراهة أو خلاف الأولى"[٤].

وعرفها الجرجانى بأنها: "ملكة اجتناب المعاصى مع التمكن منها"[٥].

أما ابن تيمية فقد ذكر تعريفاً آخر للعصمة يختلف عن تعريفات المتكلمين وهو أن العصمة هى التوبة من الذنوب والخطأ، وأن لا يقروا عليها، حيث يستدركهم الله فيتوب عليهم ويبين لهم"[٦].

ومجمل القول أن هناك تعريفات تفيد أن النبى مجبر على فعل الطاعة

---

(١) المرجع السابق ص٣٥١.
(٢) شرح الأصول الخمسة للقاضى عبد الجبار ص٧٨٠.
(٣) توفيق التطبيق- الجيلانى ص١٦.
(٤) تحفة المريد على جوهرة التوحيد للشيخ البيجورى ص٧٥.
(٥) التعريفات للجرجانى ص١٣١.
(٦) مجموعة الرسائل- المجموعة الأولى ص٢٦٩.

وترك المعصية، وهناك تعريفات أخرى تفيد الاختيار وأن النبى ليس مجبورا على فعل الطاعة وترك المعصية.

وأرى أن أقرب التعريفات إلى الصحة هى التى تثبت للمعصوم الاختيار لأن العبد عندما يمدح أو يعاقب لفعلّ طاعة أو معصية فإنما يكون ذلك لوجود القدرة عليهما لديه، أما إذا انتفت القدرة فلاثواب ولا عقاب، فالأنبياء لابد أن يكون لديهم القدرة على المعصية، ولكن الله تعالى صانهم من ذلك وحفظهم تحقيقاً للاختيار، وهذا يناسب تعريف العصمة بأنها "لاتزيل المحنة أى الابتلاء المقتضى لبقاء الاختيار" وأيضاً حتى لايكون ترك المعصية فى حق الأنبياء بمثابة الإلجاء والجبر.

<u>وجوب عصمة الأنبياء:</u>

أجمع العلماء على وجوب العصمة للأنبياء بعد النبوة عن الذنوب كلها، لكنهم اختلفوا فى صدور الذنب عنهم قبل البعثة فأجازها البعض ومنعها آخرون[١].

والمعاصى والذنوب منها ما يكون منافياً لما تقتضيه المعجزة كالكذب فيما يتعلق بالتبليغ، ومنها مالايكون منافيا لما تقتضيه المعجزة كالكفر وغير الكفر.

وغير الكفر إما كبيرة كالقتل والزنا، أو صغيرة منفرة كسرقة لقمة أو التطفيف بحبه، أو غير منفرة ككذبه أو هم بمعصية. وكل ذلك إما عمداً أو سهواً وقبل البعثة وبعدها[٢].

وقد أجمع العلماء على وجوب عصمتهم من تعمد الكذب لدلالة المعجزة

---

(١) أصول الدين- البغدادى ص ١٦٧، ص١٦٨، الإرشاد- الجوينى ص٣٥٦، الفصل فى الملل والنحل لابن حزم جـ٤، ص٢.

(٢) التحقيق التام لعلم الكلام- د. الظواهرى ص١٦٤.

على صدقهم فى دعــوى الرسالة وما يبلغونه عن الله تعالى(١). لأنـــه لوجـــاز عليهم الكذب لبطلت الحكمة من بعثتهم وبطلت دلالة المعجزة وهو محال.

أما صدور الكذب عنهم بطريق السهو والنسيان فقد اختلف المتكلمون فـــى منعـــه عن الأنبياء، إذ منعه الأسفرينى وغيره من الأئمة فلم يجـــوزوا الكـــذب سهوا على الأنبياء لدلالة المعجزة على صدقهم، وقد جوزه القـــاضى البـــاقلانى حيث قال ماكان من النسيان وفلتات اللسان غير داخل تحت التصديق المقصـــود بالمعجزة(٢).

وذهب إلى هذا الرأى البغدادى حيث يرى جواز صدور الســـهو والخطـــأ والنسيان من الأنبياء، واعتبر ذلك ليس من الذنوب(٣).

ويعتبر ابن تيمية أن إنكار السهو من الغلو فى عصمة الأنبياء(٤).

أما الكفر فقد أجمعت الأمة على عصمتهم منه قبل النبوة وبعدها فلا يجوز عليهم لا عمداً ولا سهواً، ولم يخالف فى ذلك إلا الأزارقة من الخـــوارج فهـــم جوزوا على الأنبياء الذنب وكل ذنب عندهم كفر وهذا باطل.

كذلك جوز الشيعة إظهار الكفر على سبيل التقية أى خوفاً من القتل وهـــذا القول باطل لأنه يؤدى إلى إخفاء الدين بالكلية ولو جاز ما ظهرت دعوة النبى(٥).

أما الكبائر فهم معصومون عنها بعد البعثة عمداً وسهواً ذلك لأنه لوجـــاز عليهم فعل الكبيرة ولو سهواً لكان فعلها طاعة مأمورا بها مع كونها من الفحشاء

---

(١) المواقف- الإيجى ص٣٥٨، الأربعين الرازى جـ٢، ص١١٦، الفصل لابـــن حـــزم، جـ٤، ص٢.
(٢) المواقف- الإيجى ص٣٥٨.
(٣) أصول الدين- البغدادى ص١٦٨.
(٤) الفتاوى- ابن تيمية، جـ٢، ص٢٨٢.
(٥) المحصل- الرازى ص٢١٩.

والله لا يأمر بالفحشاء.

أما قبل البعثة فقال جمهور أهل السنة لا يمتنع أن يصدر عنهم كبيرة فإنه لادلالة للمعجزة على امتناع الكبيرة قبل البعثة ولا حكم للعقل بامتناعها، وقال أكثر المعتزلة تمتنع الكبيرة وإن تاب منها لأن صدورها يوجب النفرة عمن ارتكبها وهى تمنع من إتباعه فتفوت مصلحة البعثة[1].

أما الصغائر فإذا كانت منفرة فيستحيل صدورها عن الرسل عمداً أو سهواً قبل البعثة وبعدها لأن صدورها منهم يوجب النفرة والبعد عن الإقتداء بهم وإتباعهم.

وإذا كانت الصغائر غير منفرة فإنهم معصومون عنها عمداً بعد البعثة أما سهواً فجائزة كذلك يجوز صدورها عنهم قبل البعثة عمداً وسهواً[2].

وأرى أن الأنبياء معصومون عن الكذب والكفر قبل البعثة وبعدها. كذلك هم معصومون عن الكبائر والصغائر المنفرة عمداً وسهواً قبل البعثة وبعدها. أما الصغائر غير المنفرة فهم معصومون عنها عمداً بعد البعثة ويجوز صدورها منهم سهواً بعد البعثة أما قبل البعثة فيجوز صدورها منهم عمداً وسهواً.

فالعصمة ثابتة للأنبياء وهى من صفاتهم التى أكرمهم الله تعالى بها وميزهم على سائر البشر، حيث وهبهم الله تعالى هذه النعمة العظمى، وحفظهم من ارتكاب المعاصى والذنوب صغيرها وكبيرها فلا يمكن أن تقع منهم معصية أو مخالفة لأوامر الله عز وجل بخلاف سائر البشر وخاصة بعد تلقيهم النبوة، فالاعتقاد بطهارتهم ونزاهتهم هو ما يتفق مع عظمة رسالتهم، ولا غرو

(١) شرح الأصول الخمسة للقاضى عبد الجبار ص٥٧٣، المواقف ص٣٥٩، شرح المقاصد للتفتازانى جـ٥، ص٥٠.
(٢) شرح العقائد النسفية- التفتازانى ص١٣٦.

فى ذلك فهم النموذج المجسد للفضيلة، والمثل الأسمى للخير والقدوة الحسنة للبشرية، لذا جعلهم الله تعالى أئمة الدين والدنيا، ودعا إلى التأسى بهم والتماس طريقهم وترسم خطاهم قال تعالى ﴿وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا وأوحينا إليهم فعل الخيرات وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وكانوا لنا عابدين﴾(١).

أدلة أهل السنة على عصمة الأنبياء:

يرى أهل السنة أن الدليل على عصمة الأنبياء عن الكذب فى دعوى الرسالة دليل عقلى لدلالة المعجزة على صدقهم فى دعوى الرسالة، ودلالة المعجزة على صدقهم عقلية فيجب أن يكونوا صادقين فى التبليغ عن الله عقلاً.

أما عصمتهم من ارتكاب المعاصى والذنوب فطريق إثباته الدليل السمعى وليس العقلى لأنه لا دلالة للمعجزة عليه، وبالتالى فإن امتناع صدور الكبائر على الأنبياء عمداً ليس له طريق لاثباته سوى السمع(٢).

وقد خالفت المعتزلة -بناء على مذهبهم فى التحسين والتقبيح حيث جعلوا من العقل معياراً للحسن والقبح -فقالوا إن طريق إثبات عصمتهم عن تعمد الكبائر هو الدليل العقلى وليس السمعى فإن العقل يمنع صدورها عنهم عمداً لأنه يؤدى إلى سقوط هيبتهم وانحطاط مكانتهم فى أعين الناس فيؤدى ذلك إلى النفرة منهم وعدم الانقياد لهم وذلك خلاف مقتضى العقل والحكمة(٣).

غير أن هذا المذهب باطل لأن الحسن ما حسنه الشرع والقبح ما قبحه الشرع.

والحق أن الدليل على عصمة الأنبياء فيما عدا الصدق فى دعوى الرسالة

---

(١) سورة الأنبياء- آية ٧٢.
(٢) شرح المقاصد جـ٥، ص٤٩.
(٣) شرح الأصول الخمسة ص٥٧٣.

سمعى كما يقول أهل السنة.

أما الأدلة علي عصمة الأنبياء فقد ذكر علماء الكلام[١] أدلة كثيرة على وجوب العصمة للأنبياء نذكر منها مايلى:

١ - **اصطفاء الله لهم**: لقوله تعالى ﴿الله يصطفى من الملائكة رسلاً ومن الناس﴾[٢] والاصطفاء معناه الاختيار، فالله تعالى اختار الرسل من بين خلقه للقيام بمهمة الرسالة والتبليغ لعلمه سبحانه بصلاحهم وأهليتهم لتحمل تبعاتها والقيام بأعبائها على أكمل وأتم وجه.

يقول الرازى "إن النفس القدسية النبوية مخالفة بماهيتها لسائر النفوس ومن لوازم تلك النفس الكمال فى الذكاء والفطنة والحرية والاستعلاء والترفع عن الجسمانيات والشهوات"[٣].

ولذلك فإن اصطفاء الله تعالى لرسله يدل على أنهم أول من يمتثلون أوامره ويجتنبون نواهيه فيستحيل إذاً صدور الذنب منهم وتثبت بذلك عصمتهم.

٢ - **وجوب الإقتداء بهم**: لقوله تعالى مشيراً إلى أنبيائه ومخاطباً رسوله صلى الله عليه وسلم ﴿أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده﴾[٤] فالله سبحانه يخبرنا بأنه قد هدى الأنبياء جميعاً إلى النبوة والرسالة وقيل إلى الدين والمعرفة، وقيل هدوا إلى الثواب العظيم فهدايتهم كانت إلى طريق الجنة.

وقد أمر الله سبحانه محمد صلى الله عليه وسلم إلى الإقتداء بهم فدل ذلك

(١) عصمة الأنبياء- الرازى ص٤ وما بعدها، شرح المواقف جـ٨، ص٢٦٦، شرح المقاصد جـ٥، ص٥١، الأربعين فى أصول الدين- الرازى جـ٢، ص١١٩.
(٢) سورة الحج- آية ٧٥.
(٣) التفسير الكبير للفخر الرازى جـ٢، ص٤٥٥، ص٤٥٦.
(٤) سورة الأنعام- آية ٩٠.

على أنهم معصومون من الذنوب جميعا وإلا ماكانوا من المهتدين ولـــم يكونـــوا أهلاً لإقتداء نبينا صلى الله عليه وسلم بهم(١).

٣ - **وجوب إتباعهم**: لقوله تعالى ﴿قل إن كنتم تحبون اللـــــه فـــاتبعوني يحببكم الله﴾(٢) ولو صدر منهم الذنب لحرم إتباعهم فى حين أن الله تعالى أوجب إتباعهم لذا فمحال أن يصدر الذنب منهم(٣).

٤ - **هم القدوة الحسنة**: الأنبياء هم القدوة لأقوامهم فى عمل الطاعـــات والبعد عن المعاصى والمنكرات، فقد قال الله تعالى فـــى حـــق خـــاتم الأنبيـــاء والمرسلين صلى الله عليه وسلم ﴿لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمـــن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيرا﴾(٤) فالله تعالى يخاطب الناس جميعاً بحقيقة رسوله محمد صلى الله عليه وسلم بأن القدوة الحسنة والمثل الطيب لمن يرجو رضاء الله ولمن يريد الفوز فى الآخرة ولمن يذكر الله كثيرا، ومحـــال أن تصدر المعصية أو الذنب عمن يكون الأسوة والقدوة الحسنة للناس جميعاً.

٥ - **استحقاقهم النبوة والعهد من الله**: لقوله تعالى ﴿وإذ ابتلى إبراهيـــم ربه بكلمات فأتمهن قال إنى جاعلك للناس إماما قال ومن ذريتـــى قـــال لاينـــال عهدى الظالمين﴾(٥) تدل هذه الآية على أن الإمام لايكون فاسقاً ولا فاعلاً للذنوب ولا مرتكباً للمعاصى والنبى أولى فى ذلك من الإمام، فلـــو أذنـــب لكـــان مـــن الظالمين، والظلم يحول بينه وبين النبوة، فدلت الآية على عصمـــــة الأنبيـــاء إذ محال أن يعطى الله تعالى النبوة لأحد من الفاسقين(٦).

---

(١) التفسير الكبير- الرازى جـ١٣، ص٦٩.
(٢) سورة آل عمران- آية ٣١.
(٣) المواقف - الإيجى ص٣٥٩.
(٤) سورة الأحزاب- آية ٢١.
(٥) سورة البقرة -آية ١٢٤.
(٦) التفسير الكبير- الرازى ص٤٣.

٦ - **مسارعتهم فى فعل الخيرات**: لقوله تعالى مخبراً عن بعض أنبيائه ﴿إنهم كانوا يسارعون فى الخيرات﴾[١] والألف واللام فى "الخيرات" صيغة جمع تفيد العموم، فدل ذلك على أنهم كانوا فاعلين لكل الطاعات تاركين لكل المعاصى، والمسارعة فى طاعة الله من أكبر ما يمدح به المرء لأنه يدل على حرص عظيم على الطاعة وهذا يدل على عدم وقوع الذنب منهم وبالتالى يفيد عصمتهم[٢].

٧ - **قبول شهادتهم**: لقوله تعالى ﴿فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيدا﴾[٣] ففى يوم القيامة سيكون الرسول شاهداً على أمته وكذلك كل رسول يشهد على أمته، فلو صدرعنهم الذنب لردت شهادتهم لقوله تعالى ﴿ياأيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا﴾[٤] وهذا باطل فى حقهم لأن من لم تقبل شهادته فى حال الدنيا فكيف تقبل فى أمر الدين القائم إلى يوم القيامة[٥].

٨ - **توقيرهم وامتناع زجرهم**: فإن الزجر لايكون إلا لمن يصدر عنهم الذنب وقد لعن الله تعالى من يزجر أو يؤذى الأنبياء قال تعالى ﴿إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله فى الدنيا والآخرة﴾[٦] فزجر الأنبياء غير جائز وباطل فدل ذلك على بطلان صدور الذنب منهم[٧].

٩ - **امتناع أن يكونوا ملعونين**: إن من يصدر منه الذنب والمعصية

---

(١) سورة الأنبياء- آية ٩٠.
(٢) التفسير الكبير- الرازى جـ١١، ص١٩٩.
(٣) سورة النساء- آية ٤١.
(٤) سورة الحجرات- آية ٦.
(٥) شرح المقاصد جـ٥، ص٥١.
(٦) سورة الأحزاب - آية ٥٧.
(٧) شرح المواقف جـ٨، ص٢٦٦.

يكون موعوداً بعذاب جهنم ومستحقاً للعنة الله، لقوله تعالى ﴿ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين﴾[(١)] ولكانوا ملعونين لقوله تعالى ﴿ألا لعنة الله على الظالمين﴾[(٢)] وبإجماع الأمة فإن معصية الأنبياء لله باطل فثبتت عصمتهم[(٣)].

١٠- **امتناع أن يكونوا من حزب الشيطان ومتبعيه**: قسم الله تعالى المكلفين إلى حزبين: حزب الله وحزب الشيطان، فالذى يفعل ما يريده الشيطان وما يأمره به يكون من حزب الشيطان، فلو صدرت الذنوب عن الأنبياء لكانوا من حزب الشيطان وصدق عليهم قوله تعالى ﴿ألا إن حزب الشيطان هم الخاسرون﴾[(٤)] ولصدق على آحاد المؤمنين أن يكونوا أفضل عند الله من الأنبياء وهذا باطل، فبطل بذلك صدور الذنب عنهم وثبت نقيضه وهو عدم صدور المعصية والذنب عنهم[(٥)].

من خلال هذه الأدلة التى استدل بها المتكلمون على وجوب العصمة للأنبياء عليهم الصلاة والسلام يتضح لنا أنهم معصومون من الوقوع فى المعاصى لأننا مأمورون بإتباعهم فلو فعلوا معصية لكنا مأمورين بإتباعهم فى هذه المعصية والله تعالى لا يأمر بالمعاصى، وكذلك لو صدرت عنهم المعاصى للزمت أمور كثيرة كرد شهادتهم ووجوب لعنهم وزجرهم واستحقاقهم العذاب، ولكن كل ذلك منتف عنهم عقلاً ونقلاً فثبتت عصمتهم عن ارتكاب المعاصى

(١) سورة النساء - آية ١٤.
(٢) سورة هود - آية ١٨.
(٣) الأربعين - الرازى جـ٢، ص١١٩.
(٤) سورة المجادلة - آية ١٩.
(٥) عصمة الأنبياء- الرازى ص٨.

والذنوب، وهو ما يتفق مع جلال مهمتهم وعظمة رسالتهم.

شبهات المخالفين فى العصمة والرد عليها:

احتج المخالفون[١] لعصمة الأنبياء بما ورد فى القرآن الكريم من آيات توهم بظاهرها صدور الذنب منهم، وقالوا كيف تثبت العصمة للأنبياء مع أن القرآن نفسه فيه ما قد يفهم منه وقوع الأنبياء فى المعاصى والذنوب، وقد ذكر هؤلاء عدة شبهات تقدح فى عصمة الأنبياء، وقد قام العلماء بواجب الدفاع عن عصمة الأنبياء ورد هذه الشبهات ولهم فى ذلك مسلكان:

المسلك الأول: الجواب عن هذه النصوص إجمالاً:

أن ماكان منقولاً بطريق الآحاد وجب رده لأن نسبة الخطأ إلى الرواة أهون من نسبة المعاصى إلى الأنبياء، وما ثبت منها تواتراً فمصروف عن ظاهره إن أمكن ونحمله على محمل آخر لدلائل العصمة، ومالم نجد له محيصاً حملناه على أنه كان قبل البعثة أو من قبيل ترك الأولى أو صغائر صدرت عنهم سهواً[٢].

وأما المسلك الثانى: فهو الجواب التفصيلى:

وهو رد أهل السنة على هذه الشبهات بدفع هذه النصوص التى يوهم ظاهرها صدور الذنب عن الأنبياء.

وفيما يلى نذكر نماذج لبعض هذه الشبهات الواردة فى حق بعض الأنبياء

---

(١) المخالفون فى العصمة عدة طوائف منهم الكرامية من المرجئة، والأزارقة من الخوارج، والحشوية من المشبهة، وكذلك اليهود والنصارى، أنظر الفصل لابن حزم جـ٤، ص٢، مقالات الإسلاميين- الأشعرى جـ١، ص٢٣١، أصول الدين- البغدادى ص١٦٨، المواقف- الإيجى ص٣٥٨، محصل الأفكار- الرازى ص٢٢٠، شرح الأصول الخمسة للقاضى عبد الجبار ص٥٧٣.

(٢) المواقف- الإيجى ص٣٦١.

والرد عليها لإزالة ماقد يتوهمه البعض منافياً للعصمة.

ماورد فى حق آدم عليه السلام:

وردت فى حق آدم عليه السلام آيات تفيد بظاهرها صدور المعصية منه عليه السلام، وذلك حين خالف أمر ربه بالأكل من الشجرة قال تعالى ﴿ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين﴾(١). وقال أيضاً ﴿فأكلا منها فبدت لهما سوآتهما وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة وعصى آدم ربه فغوى﴾(٢).

ويرد على ذلك من عدة وجوه:

١ - أن تلك القصة المذكورة فى الآيات الكريمة كانت قبل النبوة بدليل أن الله اجتباه وطهره بعد هذه المخالفة قال تعالى ﴿ثم اجتباه ربه﴾ أى اصطفاه للرسالة مما يؤكد أن المعصية كانت قبل النبوة(٣).

٢ - قيل أن آدم عليه السلام لما نهى عن الأكل من الشجرة بقوله تعالى ﴿ولا تقربا هذه الشجرة﴾ ظن أن المراد عين هذه الشجرة لاجنسها فأكل من شجرة أخرى من جنسها فخالف الأمر، وكان ذلك باجتهاد منه لا عن سابق تعمد وإصرار على المخالفة(٤).

٣ - أن المعصية وقعت نسياناً من آدم عليه السلام ويؤيد هذا قوله تعالى ﴿ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسى ولم نجد له عزما﴾(٥) أى أن ما فعله آدم لم يكن عن إرادة وقصد وتعمد منه(٦).

---

(١) سورة الأعراف - آية ١٩.
(٢) سورة طه - آية ١٢١.
(٣) التفسير الكبير - الرازى جـ٣، ص١١.
(٤) عصمة الأنبياء - الرازى ص١٥.
(٥) سورة طه - آية ١١٥.
(٦) تفسير القرآن الكريم لابن كثير جـ١، ص ٧٨.

وهذا الرأى هو ما نؤيده ونميل إليه فهو من قبيل السهو والنسيان فإن ذلك أنسب لطبيعة البشر.

مما سبق يتبين لنا أن آدم لم يتعمد المعصية وإنما أكل متـأولاً أو ناسـياً، وحتى لو كانت معصية فهى صغيرة من الصغائر بطريق السهو التى لاتقدح فى عصمة الأنبياء ولا تنال من شرفهم ونزاهتهم، وإنما هى تأكيد على بشرية الرسل وفيها تعليم للبشر أن من أذنب يستطيع العودة إلى الله بالتوبة والإنابة.

إنما اعتبر القرآن ذلك النسيان عصياناً نظراً لمقام آدم عليه السلام ولعلـو شأنه ومنزلته عند الله ولمزيد فضل الله عليه واحسانه.

ما ورد فى حق نوح عليه السلام:

قال تعالى ﴿ونادى نوح ربه فقال رب إن ابنى من أهلى وإن وعدك الحق وأنت أحكم الحاكمين، قال يانوح إنه ليس من أهلك إنه عمل غير صـالح فـلا تسألن ماليس لك به علم إنى أعظك أن تكون من الجاهلين، قال رب إنى أعـوذ بك أن أسألك ماليس لى به علم وإلا تغفر لى وترحمنى أكن من الخاسرين﴾(١).

فقد اشتبه على البعض فهم هذه الآيات فذكروا أن نوحاً عليه السـلام قـد ارتكب عدداً من المعاصى وهى:

الشبهة الأولى: أن قوله تعالى ﴿يانوح إنه ليس من أهلك﴾ تكذيب له فـى قوله ﴿إن ابنى من أهلى﴾ والكذب معصية تتنافى مع العصمة.

والجواب عن ذلك: أنه ليس للتكذيب بل للتنبيه، على أن المراد بالأهل فى الوعد هم الأهل الصالحون، أو المعنى أنه ليس من أهل دينك، أو أنه أجنبى منك

---

(١) سورة هود- الآيات ٤٥-٤٧.

لما روى من أنه كان ابن امرأته، والأجنبى يعد من آل النبى إذا كان لـــه عمــل صالح[١].

الشبهة الثانية: قوله تعالى ﴿إنه عمل غير صالح﴾ فالضمير فـــى (إنـــه) يعود على أرجح الآراء على السؤال، أى أن السؤال عمل غير صــــالح. وهــذه معصية.

والجواب عن ذلك: بأن هذا ليس من الكبائر التى تتعارض مـــع العصمـــة فليس فى الآية أكثر من أن الدعاء غير مقبول لأنه لا تتوافر فيه شروط الصلاح للقبول فهو غير مجاب، وهذا ليس معصية تتعارض مع العصمة[٢].

الشبهة الثالثة: قالوا أن الله تعالى قال لنوح عليه الســـلام ﴿فـــلا تســـألن ماليس لك به علم إنى أعظك أن تكون من الجاهلين﴾ وهذا يدل علـــى أن نوحـــاً بهذا السؤال كان عاصياً.

والجواب على ذلك: أن سؤال نوح عليه السلام ليس معصيـــة لأن نوحـــاً عليه السلام تأول وعد الله تعالى أن يخلصه وأهله فظن أن ابنه من أهله علـــى ظاهر القرابة، ولم يسأل نوح تخليص من أيقن أنه ليس من أهله فتفرع عن ذلك نهى عن أن يكون من الجاهلين، وقد يكون النهى فى هذه الآية صادراً على سبيل التوجيه لا على سبيل كونه تحذيراً من خطأ تقدم[٣].

وعلى ذلك فإن كل ما قيل من شبهات فى حق نوح عليه السلام لا تقـــدح فى عصمته، فهو معصوم من الله تعالى ولا يمكن أن تقع منه مخالفة لأمر اللـــه أو يرتكب ذنباً يستحق عليه عقوبة.

---

(١) شرح المقاصد- التفتازانى جـــ٥، ص٥٤.
(٢) الجامع لأحكام القرآن- القرطبى جـــ٤، ص٣٣٦٤.
(٣) الفصل لابن حزم جـــ٤، ص٥.

ماورد فى حق إبراهيم عليه السلام:

أورد المخالفون فى العصمة عدة شبهات فى حق إبراهيم عليه السلام نذكر منها مايلى:

١ - قوله تعالى عن إبراهيم عليه السلام ﴿فلما جن عليه الليل رأى كوكباً قـــال هذا ربى﴾[١] قالوا إن كان ذلك عن اعتقاد كان شركاً وإن لم يكـــن عـــن اعتقاد كان كذباً.

والرد على ذلك: أن إبراهيم لم يقل (هذا ربى) على سبيل الاعتقاد بل على سبيل الفرض مجاراة لهم ليبطل لهم أن الكواكب آلهة ثم ينتقل مـــن هـــذا الفرض إلى أن اعتقاد ألوهية غير الله تعالى باطل[٢].

٢ - قوله تعالى ﴿رب أرنى كيف تحى الموتى﴾[٣] قالوا: إن فى ذلك شك فـــى قدرة الله تعالى على إحياء الموتى وذلك كفر.

والجواب عن ذلك: أن سؤال إبراهيم عليه السلام لم يكن عن شك فى قدرة الله على الإحياء وإنما هو طلب للاطمئنان الذى يتحقق بالمشاهدة ورؤيـــة العين، لأن فى عين اليقين من الطمأنينة ماليس فى علم اليقين[٤].

ويقال أيضاً أن إبراهيم عليه السلام سأل عن كيفية الإحياء لا عن القـــدرة على الإحياء لما فى الإحاطة بالكيفية التفصيلية من قوة ورسوخ أكثر من المعرفة الإجمالية[٥].

أما ما يروى عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال "لم يكذب إبراهيـــم

(١) سورة الأنعام- آية ٧٦.
(٢) شرح المقاصد- التفتازانى جـ٥، ص٥٠.
(٣) سورة البقرة- آية ٢٦٠.
(٤) المواقف- الإيجى ص٣٦٢.
(٥) الفصل لابن حزم جـ٤، ص٦.

إلا ثلاث كذبات، اثنتين منهن فى ذات الله قوله (إنى سقيم) وقولـــه (بـــل فعلـــه كبيرهم هذا)، وقال بينما هو ذات يوم وسارة إذ أتى على جبار من الجبابرة فقيل له: إن ههنا رجلاً معه إمرأة من أحسن الناس، فأرسل إليه فسأله عنها: من هذه؟ قال: أختى"[١].

فإن الحديث ليس فيه ما يدل على عدم العصمة، لأن النبى صلى الله عليه وسلم لم يقصد حقيقة الكذب، وإنما قصد أن إبراهيم عليه السلام أخبر بإخبـــارات توهم الكذب فى الظاهر، وهى ليست كذلك فى الحقيقة والواقـــع، أو أن ذلك من قبيل التعريض الذى قال عليه السلام فيه "أن فـــى المعـــاريض لمندوحـــة عـــن الكذب".

فقوله تعالى ﴿فنظر نظرة فى النجوم فقال إنى سقيم﴾[٢] معناه أنـــه عليـــه السلام سقيم من اعتقاد قومه فى النجوم أنها تفعل كل شئ، فلم يقصـــد إبراهيـــم عليه السلام بـــ(إنى سقيم) المعنى الحقيقى وإنما قصد المعنى المجازى أن نفســـه قد أصابها السقم من قومه الذين عبدوا هذه النجوم وأسندوا إليها فعل كـــل شـــئ وهى لا تسمع ولا تنفع ولا تغنى عن صاحبها شيئاً[٣].

أما قوله تعالى حكاية عن إبراهيم عليه السلام أنه قال ﴿بل فعله كبـــيرهم هذا﴾[٤] فإن إبراهيم لم يقصد بهذا القول نسبة الفعل الصادر منه إلى الصنم حتى يكون كذباً، فإن ذلك لايدور بخلد عاقل، وإنما قصد التعريض بمعتقدهم الفاســـد وهو عبادتهم أصناماً لا تضر ولا تنفع، لذلك ذيل الحديث بقوله ﴿فاســـألوهم إن كانوا ينطقون﴾ ليزيد فى التهكم بآلهتم التى لا تستطيع أن تدفع عن نفسها البـــلاء

(١) رواه البخباري فى كتاب النكاح جـ٣، ص٢٤٠.
(٢) سورة الصافات- الآيات ٨٨،٨٩.
(٣) الفصل لابن حزم جـ٤، ص٥.
(٤) سورة الأنبياء- آية ٦٣.

فكيف تدفعه عنهم، فقول إبراهيم إذن على سبيل الاستهزاء لا لنسبة الفعل حقيقة للصنم.

أما قوله عليه السلام عن سارة (هذه أختى) فإنما أراد بذلك أخـــوة الديـــن والعقيدة أو أنها من قومه ومن مستجيبيه، فليس فيه كذب، وإنمـــا هـــو الصـــدق بعينه، وقد قال الله تعالى ﴿إنما المؤمنون إخوة﴾[١] فصح أنه عليه السلام صادق فى قوله سارة أختى[٢].

ماورد فى حق موسى عليه السلام:

ورد فى حق موسى عليه السلام بعض الشبهات التى توهـــم القـــدح فـــى عصمته نذكر منها مايلى:

الشبهة الأولى: ماورد فى قوله تعالى ﴿فوكزه موسى فقضـــــى عليـــه﴾[٣] قالوا: قتله للقبطى لم يكن بحق، ولمْ يكن على سبيل الخطأ وإنما كـــان متعمـــداً، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى ﴿قال هذا من عمل الشيطان﴾[٤]، وقولـــه تعـــالى ﴿قال رب إنى ظلمت نفسى﴾[٥]، وقوله تعالى ﴿فعلتها إذاً وأنا من الضالين﴾[٦].

والجواب عن ذلك أنه كان قتل خطأ فلم يقصد قتله، وإنما قصد دفعه بعيداً عن الإسرائيلى فمات من قوة الدفعة وكان ذلك قبل البعثة[٧].

الشبهة الثانية: إذنه للسحرة فى إظهار السحر بقولـــه ﴿ألقـــوا مـــا أنتـــم

---

(١) سورة الحجرات - آية ١٠.
(٢) شرح المواقف جـ٨، ص ٢٧١، الفصل لابن حزم جـ٤، ص٥.
(٣) سورة القصص - آية ١٥.
(٤) سورة القصص- آية ١٥.
(٥) سورة القصص- آية ١٦.
(٦) سورة الشعراء- آية ٢٠.
(٧) المواقف - الإيجى ص٣٦٢، وشرح المقاصد جـ٥، ص٥٥.

ملقون﴾(١).

والجواب عن ذلك: إن إذنه للسحرة فى إظهار السحر ليس رضا بــه بــل الغرض إظهار إبطاله وإظهار معجزته ولا يتم إلا به، وقيل أن إظهار السحر فى ذلك الوقت لم يكن حراماً(٢).

<u>الشبهة الثالثة</u>: قوله تعالى ﴿وألقى الألواح وأخذ برأس أخيه يجره إليه﴾(٣) قالوا هذه معصية أن يأخذ بلحية أخيه وهو نبى مثله ولا ذنب له.

والجواب عن ذلك: لم يكن ذلك على سبيل الإيذاء، بل كان يدنيه إلى نفسه ليتفحص منه حقيقة الحال، فخاف هارون أن يعتقد بنو إسرائيل خلافه لسوء ظنهم بموسى(٤).

ماورد فى حق محمد صلى الله عليه وسلم:

تمسك المخالفون للعصمة بعدة شبهات زاعمين أنها تقدح فى عصمة محمد صلى الله عليه وسلم نذكر منها مايلى:

<u>الشبهة الأولى</u>: احتجوا بقوله تعالى ﴿ووجدك ضالاً فهدى﴾(٥) فــالضلال هو الغفلة والحيرة والبعد عن الصواب وهو لا يتناسب ومقام العصمة والنبوة.

ترد هذه الشبهة بعدة ردود تبين كلها أنه ليس المراد بالضلال القادح فــى العصمة أو فى النبوة نذكر منها ما يأتى:

<u>الأول</u>: أن معنى الضلال فى الآية هو الغفلة عن النبــوة والشــرائع وأن

---

(١) سورة الشعراء – آية ٤٣.
(٢) شرح المقاصد جـ٥، ص٥٦.
(٣) سورة الأعراف– آية ١٥٠..
(٤) الفصل لابن حزم جـ٤– ص١٢.
(٥) سورة الضحى – آية ٧.

معنى ﴿ووجدك ضالاً فهدى﴾ أى وجدك غافلاً عن النبوة والشرائع فهداك إليها.

يقول الألوسى "ووجدك غافلاً عن الشرائع التى لا تهتدى إليها العقول كما فى قوله تعالى ﴿ماكنت تدرى ما الكتاب ولا الإيمان﴾ فهداك إلى مناهجها فى تضاعيف ما أوحىَ إليك"(١).

الثاني: أن معنى الضلال هو ضلال الطريق، فقد روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم ضل وهو صغير عن جده فى شعاب مكة فرآه أبوجهل منصرفاً عن أغنامه فرده إلى جده وهو متعلق بأستار الكعبة يتضرع إلى الله تعالى فى أن يرد إليه محمداً.

الثالث: (ووجدك ضالاً) أى مضلولاً عنك بمعنى مجهول الحق والقدر فى قوم لا يعرفون قدرك فهداهم إلى معرفتك كما تقول فلان ضال فى قومه "بمعنى مهضوم الحق بينهم".

الرابع: (ووجدك ضالاً فهدى) ووجدك متحيراً فى بيان الكتاب المنزل عليك فهداك لبيانه.

وهناك وجوه أخرى ذكرها المفسرون لمعنى الضلال المذكوز فى الآية لا يتسع المقام لذكرها، وكلها تتفق فى أن المراد بالضلال فى الآية ليس الضلال عن الهدى والحق والخير الذى يتنافى مع العصمة والنبوة(٢).

الشبهة الثانية: قوله تعالى ﴿ماكان لنبى أن يكون له أسرى حتى يثخن فى الأرض تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة والله عزيز حكيم لو لا كتاب من

(١) روح المعانى لأبى الفضل الألوسى جـ٩، ص٣٩٦.
(٢) التفسير الكبير -الفخر الرازى جـ١٦، ص٤١٦.

الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم﴾[١] قالوا أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد خالف أمر الله وارتكب ذنباً حينما قبل الفداء من أسرى بدر وأن الله سبحانه عاتبه على هذا الذنب وغفر له.

ويرد على هذه الشبهة: أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يخالف أمر الله ولكن ماحدث أنه اجتهد فاختار ما يوافق مصلحة الدعوى ومصلحة المسلمين فى ذلك الوقت، كما أنه لم ينفرد بالرأى، وإنما استشار الصحابة وأخذ برأى أكثرهم بعد أن اجتهد فى ذلك الأمر وهو أخذ الفداء فعاتبه الله سبحانه على ذلك.

وعليه فإن الرسول الكريم لم يخالف أمر الله، لأن تحريم الفداء المستفاد من الآية لم يكن معروفاً إلا بعد نزول الآية بذلك الحكم فقبل نزولها لا تحريم، ويكون معنى قوله ﴿لولا كتاب من الله سبق﴾ أى لولا ما سبق من إباحة الغنائم لأصابكم العذاب بسبب هذا الفداء.

يقول الألوسى فى تعليقه على قوله تعالى ﴿ماكان لنبى أن يكون له أسرى...﴾ استدل بالآية على أن الأنبياء عليهم السلام قد يجتهدون وأنه قد يكون الوحى على خلافه ولا يقرون على الخطأ[٢].

وبذلك يكون الأمر عتاباً موجهاً للرسول صلى الله عليه وسلم على خلاف الأولى والأفضل.

<u>الشبهة الثالثة</u>: احتجوا بقوله تعالى ﴿ووضعنا عنك وزرك الذى أنقض ظهرك﴾[٣] قالوا: الوزر هو الذنب وإنقاضه الظهر يدل على أنه كبيرة.

---

(١) سورة الأنفال – الآيات ٦٧، ٦٨.
(٢) روح المعانى- الآلوسى ص٣٤.
(٣) سورة الشرح – الآيات ٢، ٣.

ويرد على هذه الشبهة: أنه صلى الله عليه وسلم لم يرتكب ذنباً قبل النبوة فإن حياته قبل النبوة تشهد على نقاء سيرته وسريرته، وقد أجاب العلماء على تلك الشبهة بأن الوزر فى الآية محمول على غير الذنب ومن الوجوه التى ذكروهـــا مايلى:

١ - أن المـــراد بالوزر فى الآية: أعباء النبوة التى تثقل الظهر، فخفـــف اللـــه عنه ذلك وسهل عليه أمرها.

٢ - أن المقصود بالوزر ماكان يكرهه صلى الله عليه وسلم من تغيير قومـــه لسنة الخليل عليه السلام وهو لا يقدر على منعهم حتى قواه الله واستطاع ذلك.

٣ - أن المقصود أوزار أمته وذنوبهم التى كانت تثقل ظهره إلى أن قال له الله تعالى ﴿وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم﴾(١)، أو تلهفه على إســـلام أولـــى العناد من قومه، فكان بمعنى الثقل الذى ينقــض الظهر نتيجة للغم الشديد الذى أصابه من إصرار قومه على الكفر، فلما أعانه الله وشد مـــن أزره فكأنما وضع عنه وزره وذلك مثل قوله تعـــالى ﴿حتـــى تضـــع الحـــرب أوزارها﴾(٢).

وهذا الرأى يؤيده ما جاء فى السورة بعد ذلك فى قوله تعالى ﴿ورفعنا لك ذكرك﴾(٣)، وقوله ﴿إن مع العسر يسرا﴾(٤).

٤ - أن المقصود من وضع الوزر عصمة الله له فلم يقع منه ذنب بل عصمـــه الله من ذلك فسمى الله تعالى العصمة وضعاً للوزر وصفاً مجازاً.

وقد حمل البعض الوزر على فعل خلاف الأولى، وسمى وزراً فى حقـــه

(١) سورة الأنفال - آية ٣٣.
(٢) سورة محمد - آية ٤.
(٣) سورة الشرح - آية ٤.
(٤) سورة الشرح - آية ٥.

صلى الله عليه وسلم لاستعظامه نظراً لمقام النبوة[١].

الشبهة الرابعة: قوله تعالى ﴿ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر﴾[٢]، وقوله ﴿واستغفر لذنبك﴾[٣]، وقوله ﴿لقد تاب الله على النبى﴾[٤]، قالوا لامعنى لوجود التوبة إلا مع الذنب.

ويرد على ذلك بعدة وجوه:

١ - أن يكون ذلك على سبيل ترك الأولى، وتسمية ذنباً استعظاماً نظراً لمكانة الرسول صلى الله عليه وسلم.

٢ - أن يكون المقصود من الذنب هو ذنب أمته، فيكون المعنى ليغفر لأجلك ما تقدم من ذنب أمتك وما تأخر، واستغفر لذنب أمتك، وتاب الله على أمتك.

٣ - وقيل أن المعنى فى حقه صلى الله عليه وسلم هو العصمة وفى حق أمته الستر قال الرازى "أن المراد توفيق العمل الحسن واجتناب العمل السئ ووجهه أن الاستغفار طلب المغفرة، والغفران هو الستر على القبيح، ومن عصم فقد ستر عليه قبائح الهوى، ومعنى طلب الغفران أن لاتفضحنا وذلك قد يكون بالعصمة منه فلا يقع منه كما كان للنبى صلى الله عليه وسلم، وقد يكون بالستر عليه بعد الوجود كما هو فى حق المؤمنين والمؤمنات"[٥].

وبعد إيراد تلك الشبه والرد عليها يتضح لنا ثبوت العصمة لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وأن تلك الشبه محض افتراء لا تقدح فى عصمته صلى

---

(١) التفسير الكبير - الرازى جـ١٦، ص٤، وشرح المواقف جـ٨، ص٢٧٩.
(٢) سورة الفتح - آية ٢.
(٣) سورة محمد - آية ١٩.
(٤) سورة التوبة - آية ١١٧.
(٥) التفسير الكبير- الرازى جـ١٤، ص٦١.

الله عليه وسلم.

ومن خلال هذه النماذج من الشبهات التى أوردها المخالفون فى عصمة الأنبياء عليهم السلام والرد عليها يتضح لنا مدى تهافتها وتناقضها وتعارضها وأنها مما لا يلتفت إليها، وأن العصمة واجبة فى حقهم عليهم السلام، فهم مبرؤن من كل ما يمس الخلق القويم والشرف العالى، ومعصومون عن المعاصى والذنوب لأن ذلك مما يتعارض مع مكانتهم السامية، ويتعارض أيضاً مع الأمر بالإقتداء بهم وإتباعهم، فهم منزهون من كل ما يشوب تلك العصمة.

وعلى ذلك نستطيع أن نقول أن مانسب إلى الأنبياء والرسل لم يقدح فى عصمتهم أو يتعارض معها لأن هذه المخالفات أو الذنوب التى نسبت إليهم ليست من قبيل الذنوب بالمعنى الصحيح ولا تصل إلى درجة المعصية، وإنما قد تحمل على أنها خلاف الأولى، أو أن النبى اجتهد فى شئ ما فأخطأ فى اجتهاده أو قد تكون قد وقعت منه قبل النبوة.

وعبر القرآن عنها أحياناً بما يفيد المعصية نظراً لمقام الأنبياء وسمو منزلتهم وعلو مكانتهم عند الله سبحانه وتعالى، وهذا المقام يتطلب دائماً منهم الحرص على طلب الكمال عنده تعالى، لذا نجدهم يشعرون دائماً بأنهم مقصرون مع أنهم فى غاية الكمال الإنسانى، فالهفوة أو الزلة منهم تعتبر ذنباً بالنسبة لهم فقط أما بالنسبة إلى غيرهم من سائر البشر فهى لاشئ بالمرة وإذا عاتبهم الله تعالى يكون عتابه لهم من باب حسنات الأبرار سيئات المقربين.

مفهوم العصمة عند الشيعة

ذكرنا فيما سبق أن المراد بالعصمة عند أهل السنة هو عصمة الأنبياء - دون غيرهم من البشر- أما عند الشيعة فيراد بها عصمة الأنبياء والأئمة من آل البيت، والاعتقاد بعصمة الأئمة ركن أساسى فى مذهب الشيعة وهو ملازم لمذهبهم فى الإمامة والإمامة فى نظر الشيعة استمرار للنبوة، وجميع فرق الشيعة تقول بعصمة الأئمة ماعدا فرقة الزيدية[1] التى ترى أن الإمام يعين بالوصف وليس بالنص، لذلك لم تشترط عصمة الأئمة، وهى تعد أقرب فرق الشيعة لأهل السنة، أما أشهر فرق الشيعة قولاً بعصمة الأئمة فهى فرقة الإمامية التى تتميز بنظرة خاصة للإمامة تتمثل فى الاعتقاد بالنص على الإمام وتعينه، وقد أجمع الإمامية على أن إمامة على رضى الله عنه قد ثبتت بالنص عليه من النبى صلى الله عليه وسلم نصاً ظاهراً ويقيناً صادقاً، واتفقت الإمامية على أن الأئمة من بعد على رضى الله عنه الحسن ثم الحسين، وهؤلاء هم المجمع عليهم ثم اختلفوا بعد ذلك فى تحديد الأئمة وعددهم وانقسمت الإمامية إلى عدة فرق يختلف المؤرخون فى عددها أعظمها فرقتا الإسماعيلية والاثنا عشرية اللتان اختلفتا بصدد الإمام الذى يجب أن يخلف الإمام جعفر الصادق فذهبت الإسماعيلية إلى أن الإمام بعد جعفر الصادق إبنه إسماعيل، أما الإثنا عشرية فرأت أن تكون الإمامة بعد جعفر الصادق لابنه موسى الكاظم ثم تنتقل بعد ذلك فى أولاده إلى الإمام الثانى عشر وهو محمد بن الحسن العسكرى الملقب بالمهدى.

وهذه الفرقة تمثل الغالبية العظمى من الشيعة الآن وهم ينتشرون فى إيران وباكستان والعراق وسوريا ولبنان إلى جانب بلاد أخرى، ويكاد يكون لفظ الإمامية خاصاً بهم وعلما عليهم يعينهم وحدهم دون غيرهم من فرق الشيعة

---

(١) مختصر التحفة الاثنى عشرية- الدهلوى ص١٨٩.

الأخرى[١]. لذلك سوف نقصر الحديث عنهم، ويجدر بنا قبل بيان معتقدهم في عصمة الأنبياء والأئمة أن نبدأ بتعريف العصمة عندهم.

تعريف العصمة:

تعددت تعريفات الشيعة للعصمة نذكر منها مايلى:

يعرف الشيخ المفيد العصمة بأنها "الامتناع بالاختيار عن فعل الذنوب والقبائح عند اللطف الذى يحصل من الله تعالى فى حقه وهو لطف يمتنع من يختص به عن فعل المعصية ولا يمنعه على وجه القهر، أى أنه لايكون له حينئذ داع إلى فعل المعصية وترك الطاعة مع القدرة عليهما"[٢].

وذكر أيضاً فى موضع آخر "العصمة من الله تعالى هى التوفيق الذى يسلم به الإنسان مما يكره إذا أتى الطاعة"[٣].

وعرفها الحلى بأنها "لطف يفعله الله تعالى بالمكلف لايكون له مع ذلك داع إلى ترك الطاعة وارتكاب المعصية مع قدرته على ذلك"[٤].

وذهب الشيخ الطوسى إلى أن العصمة هى "ما يمتنع المكلف معه من المعصية متمكنا فيها ولا يمتنع منها مع عدمه"[٥].

وقال الشريف المرتضى "العصمة هى اللطف الذى يفعله الله تعالى فيختار العبد عنده الامتناع من فعل القبيح، فيقال على هذا: أن الله عصمه بأن فعل له ما اختار عنده العدول عن القبيح ويقال: أن العبد معصوم، لأنه اختار عند هذا

---

(١) تاريخ المذاهب الإسلامية- الشيخ أبو زهرة ص٥٠، أصل الشيعة وأصولها- الحسين آل كاشف الغطاء ص٨١.
(٢) شرح عقائد الصدوق - الشيخ المفيد ص١١٤.
(٣) أوائل المقالات فى المذاهب المختارات- الشيخ المفيد ص١٢٢.
(٤) توفيق التطبيق- الجيلانى ص١٦.
(٥) المرجع السابق، ص١٦.

الداعى الذى فعل له الامتناع من القبيح"[١].

وقد حاول متكلمو الشيعة تفسير العصمة بأنها عبارة عن قوة العقل من حيث لا يغلب مع كونه قادراً على المعاصى كلها، وليس معنى العصمة أن الله يجبره على ترك المعصية بل يفعل به ألطافاً يترك معها المعصية باختياره مع قدرته عليها كقوة العقل وكمال الفطانة والذكاء ونهاية صفاء النفس وكمال الاعتناء بطاعة الله تعالى، ولو لم يكن قادراً على المعاصى بل كان مجبوراً على الطاعات لكان منافياً للتكليف ولا إكراه فى الدين[٢].

ومن خلال تلك المعانى للعصمة يتبين لنا أن المعصوم ليس مجبراً على فعل الطاعة وترك المعصية وإلا لم يكن له ثواب فى تركها ولا يستحق المدح عليها ويكون خارجاً عن التكليف ولا تصبح العصمة كمالاً أو فضلاً إذا كان الشخص معصوماً بالجبر.

وتتحقق العصمة بفضل اللطف الذى يحصل من الله فى حقه، وهو لطف يمتنع من يختص به عن فعل المعصية وإن لم يكن هذا المنع على وجه القهر، أى أن هذا اللطف لا يجبر المعصوم على فعل الطاعة وترك المعصية بل يجعله متمكناً من ذلك.

ومن الواضح مدى تأثر الشيعة الإمامية بفكرة اللطف الإلهى التى قالت بها المعتزلة فاللطف عند المعتزلة هو فعل يقرب العبد من الطاعة ويبعده عن المعصية[٣].

---

(١) أمالى الشريف المرتضى جـ٢، ص٣٤٧.

(٢) عقائد الإمامية- إبراهيم الموسوى ص٤١؛ الشيعة فى الميزان- محمد جواد مغنية ص٣٨.

(٣) المغنى -القاضى عبد الجبار جـ١٤، ص٣٧.

وهذا هو ما قرره علماء الشيعة الإمامية إذ يرون أن العبد يمتنع عن القبيح باختياره وذلك باللطف الذى يحصل من الله تعالى له، ويعتقدون أن كـل لطـف واجب على الله، فالعصمة واجبة على الله(١).

والقول بأن العصمة لطف من الله لاخلاف فيه، فـأهل السـنة والشـيعة يقولون باللطف من الله تعالى للمعصوم إلا أن أهل السنة يرون أنه تفضلاً مـن الله تعالى على العبد، أما الشيعة فتقول بوجوب ذلك على الله وهم فى هذا تأثروا بأصول المعتزلة بوجوب الأشياء على الله وفعل الأصلح للعباد.

عقيدة الشيعة فى عصمة الأنبياء:

تعتقد الشيعة الإمامية أن العصمة واجبة للأنبياء، فهم معصومـون عـن جميع الرذائل والفواحش والصغائر والكبائر والسهو والنسيان من أول طفولتهـم إلى آخر العمر وقبل النبوة وبعدها.

يقول محمد رضا المظفر "ذهبت الإمامية كافة إلى أن الأنبياء معصومون عن الصغائر والكبائر منزهون عن المعاصى قبل النبوة وبعدها على سبيل العمد والنسيان وعن كل رذيلة ومنقصة وما يدل على الخسة والضعة"(٢).

وذهب المجلسى فى كتابه "بحار الأنوار" إلى أن الأنبياء معصومون مـن الذنوب صغيرها وكبيرها فلا يقع منهم ذنب أصلاً لا عمداً ولا نسياناً ولا لخطـأ فى التأويل ولا للاسهاء من الله تعالى(٣).

ويخالف الشيخ الصدوق إجماع الإمامية على عصمة الأنبياء من السـهو

---

(١) أصول الدين الإسلامى- محمد على ناصر ص١٧٧.
(٢) دلائل الصدق- محمد رضا المظفر جـ١، ص٣٦٨، تنزيه الأنبياء- الشريف المرتضى ص١٥.
(٣) بحار الأنوار- المجلسى جـ١١، ص٧٢.

والنسيان ويقول بجواز وقوع السهو والنسيان عن المعصوم، ويذهب إلى أن وقوع ذلك منهم اسهاء من الله تعالى لمصلحة فى غير ما يتعلق بالتبليغ، وبيان الأحكام ليعلم الناس أنهم عباد مخلوقون وأن لا يتخذونهم أرباباً من دون الله، وزعم أن من نفى السهو عنهم هم الغلاة والمفوضة، ونقل عن شيخه محمد بن الحسن بن الوليد القمى أنه قال (أول درجة فى الغلو هو نفى السهو عن النبى)(١).

هكذا أجمعت الإمامية على عصمة الأنبياء عن جميع الذنوب عمداً وخطأ قبل البعثة وبعدها وعن السهو والنسيان وهذا القول فى مجمله يتفق مع قول أهل السنة إلا فى قولهم بعدم وقوع السهو والنسيان، فهم يخالفون أهل السنة الذين يجوزون ذلك قبل النبوة إذ لا دلالة للمعجزة عليه ولا حكم للعقل.

أما ما ذهب إليه الشيخ الصدوق من جواز وقوع السهو والنسيان فهو يكاد يتفق مع رأى أهل السنة فقد ذهب الرازى إلى القول بأن الأنبياء معصومون فى زمان النبوة عن الكبائر والصغائر بالعمد، أما على سبيل السهو فهو جائز، ويؤول الرازى ما ورد فى القرآن من خطايا الأنبياء بأنها إما على سبيل النسيان وإما على سبيل ترك الأولى(٢).

ويرى الدكتور أحمد صبحى أن أهل السنة المتأخرون يقتربون من الشيعة فى القول بوجوب عصمة الأنبياء من الكبائر والصغائر كما يقترب التفكير الشيعى الحديث من نظرة أهل السنة فى تجويز وقوع السهو والخطأ غير المتعمد من الأنبياء(٣).

---

(١) أوائل المقالات- الشيخ المفيد ص٧٣.
(٢) عصمة الأنبياء- الرازى ص٤ وما بعدها.
(٣) نظرية الإمامة لدى الشيعة الإثنى عشرية ص١١٦.

هذا وقد استدلت الشيعة الإمامية بأدلة نقلية وعقلية للدلالة على وجوب عصمة الأنبياء مطلقاً من نسبة المعاصى والذنوب إلى الأنبياء سواء كانت هذه المعاصى كبيرة أو صغيرة وسواء كان ذلك عمداً أو سهواً وقبل البعثة وبعدها، والشيعة الإمامية حينما أوردوا هذه الأدلة[١] كان القصد من إيرادها ثبوت العصمة للأنبياء مطلقاً حتى السهو والنسيان وهذه الأدلة هى بعينها أوردها أهل السنة فى الدلالة على ثبوت عصمة الأنبياء فلا داعى لتكرارها.

وإذا كان علماء الشيعة الإمامية قد اتفقوا على عصمة الأنبياء من جميع المعاصى والذنوب عمداً وسهواً قبل البعثة وبعدها فما موقفهم من النصوص التى وردت فى القرآن الكريم والتى يوهم ظاهرها صدور الذنب عن الأنبياء وتوبتهم استغفارهم منها؟

فى الحقيقة نجد أن الشيعة الإمامية[٢] يسلكون نفس المسلك الذى سلكه أهل السنة فى دفع توهم صدور الذنب عن الأنبياء إلا أن أهل السنة أوردوا عدة وجوه لدفع هذه النصوص التى يوهم ظاهرها صدور المعاصى من الأنبياء وكان هدفهم الرد على المخالفين الذين جوزوا صدور الكبائر من الأنبياء وكذا الصغائر عمداً وقد سبق بيان ذلك.

أما الشيعة الإمامية فقد سلكوا نفس المنهج فى دفع هذه النصوص إلا أنهم يبتغون من وراء ذلك إثبات عصمة مطلقة للأنبياء وأن يكون للأئمة نفس العصمة المطلقة فهم يسبغون القداسة والعصمة على الأنبياء مطلقاً تمهيداً لاسباغ ذلك على الأئمة.

ومجمل القول أن أهل السنة يجوزون صدور الصغائر غير المنفرة على

---

(١) أوردها المجلسى فى بحار الأنوار جـ١١، ص٩٦.
(٢) بحار الأنوار- المجلسى جـ٢٥، ص٢١٠.

الأنبياء سهواً كما يجوزون الخطأ فى الاجتهاد بخلاف الشيعة فهى تنفى عنهم الذنوب صغيرها وكبيرها قبل النبوة وبعدها وكذلك السهو والخطأ والنسيان، وعلى ذلك يمكننا القول بأن مذهب أهل السنة هو المذهب الحق لأنه يتمشى مع صفة البشرية للأنبياء قال تعالى ﴿قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلىَّ﴾[1] كذلك يتمشى مع حق الأنبياء فى أن يجتهدوا فى أمور الدنيا فلهم أن يخطئوا ويصيبوا، فصدور الصغيرة منهم سهواً وكذلك الخطأ فى الاجتهاد لا يتنافى مع عصمتهم.

عقيدة الشيعة فى عصمة الأئمة:

تعد عقيدة عصمة الأئمة ركناً أساسياً فى مذهب الشيعة الإمامية وهى ملازمة لمذهبهم فى الإمامة، والإمامة فى نظر الشيعة الإمامية استمرار للنبوة وامتداد لها، وهى رئاسة فى الدين والدنيا ومنصب إلهى يختاره الله بسابق علمه ويأمر النبى صلى الله عليه وسلم بأن يدل الأمة عليه ويأمرهم باتباعه، لأن الإمامة وظيفة دينية لا تتم بالانتخاب والاختيار من قبل الناس واجماعهم، وإنما هى تعاليم مقدسة يتلقاها إمام عن إمام عن النبى فهى ولاية من الله تعالى ووصياة من الرسول صلى الله عليه وسلم[2].

وتنبع فكرة العصمة من فكرة الوصية، والوصية هى أن يعين الإمام بوصية من النبى صلى الله عليه وسلم، لذلك فالإمام -فى نظرهم- له سلطة روحية يستمدها من الله تعالى لأنه مفوض من الله بإيصاء من النبى صلى الله عليه وسلم فالأئمة هم الأوصياء استودعهم النبى صلى الله عليه وسلم أسرار الشريعة فما يقوله الأوصياء شرع إسلامى لأن كلامهم فى الدين بمنزلة كلام النبى صلى الله عليه وسلم.

---

(١) سورة الكهف- آية ١١٠.
(٢) عقائد الإمامية - إبراهيم الموسوى ص٧٢.

وإذا كان للإمام هذه المنزلة فهو لابد أن يكـــون معصومـــاً مـــن الخطـــأ والنسيان والمعاصى، فهو طاهر مطهر لا تعلـــق بـــه ريبـــة، يقـــول الشـــريف المرتضى "قد ثبت عندنا وعند مخاليفنا أنه لابد من إمـــام فـــى الشـــريعة يقـــوم بالحدود وتنفيذ الأحكام... وإذا ثبت ذلك وجبت عصمته"[١].

ويقررون أن عصمته ظاهرة وباطنة وأنها قبل أن يكون إماماً وبعد توليـــه الإمامة وفى ذلك يقول الطوسى "إنه لايحسن من الحكيم تعالى أن يولى الإمامـــة التى تقتضى التعظيم والتبجيل من يجوز أن يكون مستحقاً اللعنة والـــبراءة فـــى باطنه لأن ذلك سفه، وكذلك إنما يعلم كونه معصوماً فيما تقدم مـــن حالـــة قبـــل الإمامة، لأنه لو لم يكن كذلك لأدى إلى التنفر عنه، كما نقول ذلك فـــى الأنبيـــاء عليهم السلام"[٢].

والإمام عند الشيعة الإمامية يجوز أن تجرى على يديهٔ خـــوارق العـــادات لتثبت إمامته ويقولون (إن العلم بالإمام قـــد يكـــون بـــالنص تـــارة وبـــالمعجزة أخرى)[٣].

والإمام عند الإمامية قد أحاط علماً بكل شئ يتصل بالشريعة وهذا القـــول نتيجة حتمية لقولهم أن الأوصياء أودعوا العلم من لدن الرسول صلى الله عليـــه وسلم بما يكفل بيان الشريعة فعلمهم وديعة نبوية وهم معصومون مـــــن الخطـــأ كالأنبياء بل عصمتهم أولى من عصمة الأنبياء لأن الإمام أحـــوج إلـــى العنايـــة الإلهية من النبى بحكم اتصال الأنبياء بالله عن طريق الوحى وامتناع ذلك علـــى الإمام.

---

(١) الشافى للشريف المرتضى ص٤٠.
(٢) تلخيص الشافى للطوسى ص٣١٩.
(٣) تلخيص الشافى- الطوسى ص٣١٠، عقائد الإمامية - إبراهيم الموسوى ص٤٤.

بداية القول بعصمة الأئمة:

لما كان الإمام -عند الشيعة الإمامية- يتعين بالنص من النبى صلى الله عليه وسلم ولا يجوز لنبى إغفال النص على خليفته وتفويض الأمر إلى اختيار الأمة فكان نتيجة ذلك أن وضع الشيعة شروطاً أساسية للإمام يجب أن يتصف بها كل من يتولى الخلافة بعد الرسول صلى الله عليه وسلم، ومن أهم هذه الشروط أن يكون الإمام معصوماً عن الخطأ، فالعصمة -فى نظر الشريعة- من أهم الفضائل التى منحها الله سبحانه وتعالى للإمام المنصوص عليه من آل البيت حتى صارت وصفاً ملازماً له.

وإذا كان الأمر كذلك فمتى بدأ القول بعصمة الأئمة؟

اختلفت آراء العلماء فى ذلك ففريق منهم يرى أن القول بعصمة الأئمة ظهر على يد عبدالله بن سبأ(١) وكان يهودياً وأظهر الإسلام وكان يقول "أن لكل نبى وصياً وأن علياً وصى محمد"، كما كان ينادى بألوهية على بن أبى طالب وابتدع القول بأنه معصوم.

ولقد ذهب ابن تيمية إلى أن القول بعصمة الأئمة إنما ظهر على يد عبدالله بن سبأ فيقول: "أول ما ابتدعت مقالة الغالية فى الإسلام من جهة بعض من كان دخل فى الإسلام وانتحل التشيع وقيل: أن أول من أظهر ذلك عبدالله بن سبأ... وحينئذ ابتدع القول بأن علياً إمام منصوص على إمامته، وابتدع أيضاً القول بأنه معصوم"(٢).

وذكر أحمد أمين مثل هذا القول "إنما وجد القول بالعصمة من غلاة الشيعة أولاً، ولم يكن يسلم به الأئمة الأولون، ثم زاد القول فى آخر الدولة الأموية،

---

(١) تنسب إليه فرقة السبئية وهم من غلاة الشيعة، تاريخ المذاهب الإسلامية- الشيخ محمد أبوزهرة ص٣٥.

(٢) مجموعة الرسائل- ابن تيمية ص٢٦٠، ص٢٦٢.

وكانت العصمة مسلكاً من مسالك الدعوة لآل البيت"[١].

أما الفريق الآخر من العلماء فيرى أن القول بعصمة الأئمة يرجع إلى عهد الإمام جعفر الصادق على يد هشام بن الحكم من علماء الإمامية، وهو أول من كتب فى الإمامة، كما أنه أول من قرر عقائد الإمامية فى صورة منظمة باذلاً جهده فى إقامة الدليل عليها من الأحاديث والأدلة العقلية فحاول إثبات نظرية النص، والعصمة إلى جانب الآراء الأخرى[٢].

ولقد نقل كل من البغدادى والشهرستانى عن هشام أنه كان (يجيز على الأنبياء العصيان مع قوله بعصمة الأئمة)[٣] وعلل هشام قوله هذا: بأن النبى يوحى إليه فينبه على وجه الخطأ والإمام لايوحى إليه فتجب عصمته[٤].

هكذا اختلفت الآراء فى تحديد بداية القول بعصمة الأئمة، ويبدو لى أن العصمة كفكرة إنما ظهرت فى عهد على بن أبى طالب رضى الله عنه، والذى نادى بها عبد الله بن سبأ وخاصة أنه دعا إلى بعض العقائد كالقول بالوصية والرجعة وألوهية على، فربما ظهر القول بالعصمة منذ ذلك التاريخ وهذا لا يمنع من تطور هذه الفكرة بعد ذلك عند متكلمى الشيعة وصياغتها فى صورة علمية وإقامة أدلة عليها على يد هشام بن الحكم، ومن هنا فلا تعارض بين آراء العلماء فى ذلك.

آراء علماء الشيعة فى عصمة الأئمة:

تعتقد الشيعة الإمامية أن أئمتهم من آل البيت معصومون عن المعاصى

---

(١) ضحى الإسلام جـ٣، ص٢٣٤.
(٢) النظريات السياسية- ضياء الدين الريس ص٩٤.
(٣) الفرق بين الفرق- البغدادى ص٦٧، الملل على الفصل جـ٢، ص٢٢.
(٤) الملل على الفصل جـ٢، ص٢٢.

صغيرها وكبيرها بل معصومون كذلك عن الخطأ والنسيان لأن الإمـــام كـــالنبى حافظ للشرع وحجة الله على عباده، والدليل الذى أوجب العصمة للأنبيـــاء هـــو بعينه الذى أوجبها للأئمة.

يقول محمد رضا المظفر: "نعتقد أن الإمام كالنبى يجب أن يكون معصوماً من جميع الرذائل والفواحش ما ظهر منها وما بطن من سن الطفولة إلى الموت، عمداً وسهواً، كما يجب أن يكون معصوماً من السهو والخطـــأ والنســيان، لأن الأئمة حفظة الشرع، والقوامون عليه حالهم فى ذلك حال النبى، والدليـــل الـــذى على أساسه نعتقد بعصمة الأنبياء هو نفسه يقتضينا أن نعتقد بعصمة الأئمة بـــلا فرق"(١).

يقول المجلسى: "أن أصحابنا الإمامية أجمعوا على عصمـــة الأئمـــة مـــن الذنوب الصغيرة والكبيرة عمداً وخطأ ونسياناً من وقت ولادتهم إلى أن يلقوا الله عز وجل"(٢).

والأئمة فى نظر الشيعة الإمامية غير معصومين من الكبـــائر والصغـــائر فقط بل من كل شئ حتى السهو والنسيان ولم يخالف فى ذلك إلا الصدوق محمد بن بابويه وشيخه ابن الوليد فانهما جوزا الإسهاء من الله تعالى لمصلحـــة، فـــى غير ما يتعلق بالتبليغ وبيان الأحكام لا السهو الذى يكون من الشيطان(٣).

وأختم هذه الأقوال بما قاله الإمام الخمينى: "نحن نفخر بأن أئمتنا هم الأئمة المعصومون بدءاً من على بن أبى طالب وختماً بمنقذ البشرية الإمـــام المهـــدى صاحب الزمان، عليه وعلى آبائه آلاف التحية والسلام"(٤).

---

(١) عقيدة الشيعة- محمد رضا المظفر ص٩٥.
(٢) بحار الأنوار - المجلسى جـ٢٥، ص٣٠.
(٣) أوائل المقالات - الشيخ المفيد ص٣٥.
(٤) الوصية الإلهية- الخمينى ص٥.

هكذا قدم لنا الشيعة الإمامية فكرتهم عن الإمام وما يلزم له من ضرورة البعد التام عن النقائص البشرية، فكان لابد لهم أن يضفوا على أئمتهم صفة القداسة والعصمة لأن الإمامة منصب إلهى كالنبوة، فكما أن الله سبحانه وتعالى يختار من يشاء من عباده للنبوة والرسالة فكذلك يختار للإمامة من يشاء ويأمر نبيه بالنص عليه.

يتضح من ذلك أن أساس الاعتقاد بعصمة الأئمة هو الاعتقاد بأن الإمام يعين بالنص من النبى وأن النبى صلى الله عليه وسلم نص بالإمامة على على بن أبى طالب دون سواه ولكل إمام أن يعهد بالإمامة إلى من يليه وهى وظيفة دينية يتلقاها إمام عن إمام عن النبى.

أدلة الشيعة على عصمة الأئمة:

تمسك الشيعة الإمامية بعقيدة عصمة الأئمة تمسكاً شديداً باعتبارها لب الإمامة وقوامها وذكروا جملة من الأدلة بعضها نقلى وبعضها الآخر عقلى نذكر منها مايلى:

أولاً: الأدلة النقلية:

١ - قوله تعالى ﴿وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فأتمهن قال إنى جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريتى قال لاينال عهدى الظالمين﴾[١] تستدل الشيعة بهذه الآية على أن لايكون الظالم إماماً للناس، وغير المعصوم ظالم، فلا يناله عهد الإمامة، فالإمام لابد أن يكون معصوماً[٢].

لايسلم أهل السنة بأن الظالم من ليس معصوما بل من ارتكب معصية مسقطة للعدالة مع عدم التوبة والإصلاح[٣]، فالآية لاتدل على وجوب العصمة

(١) سورة البقرة - آية ١٢٤.
(٢) بحار الأنوار- المجلسى جـ٢٥، ص٩١.
(٣) المواقف - الإيجى ص٣٩٩.

وإنما تدل على ألا يكون الإمام مشتغلاً بالذنب والمعاصى.

٢ - قوله تعالى ﴿ ياأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم﴾[١] ذكر الطبرسى فى تفسير هذه الآية "أن أولى الأمر هم الأئمة من آل محمد وأوجب الله طاعتهم بالإطلاق كما أوجب طاعته وطاعة رسـوله ولا يجوز أن يوجب الله طاعة أحد على الإطلاق إلا من ثبتت عصمتـه وعلـم أن باطنه كظاهره وأمن منه الغلط والأمر القبيح وليس ذلك بحاصل فـى الأمـراء والعلماء سواهم جل الله أن يأمر بطاعة من يعصيه أو بالانقياد للمختلفيـن فـى القول والفعل لأنه محال أن يطاع المختلفون كما أنه محال أن يجتمع ما اختلفـوا فيه، ومما يدل على ذلك أيضاً أن الله تعالى لم يقرن طاعة أولى الأمر بطاعـة رسوله كما قرن طاعة رسوله بطاعته إلا وأولى الأمر فوق الخلق جميعاً"[٢].

وللرد على ذلك نقول: أن حمل الآيـة (وأولـى الأمـر) علـى الأئمـة المعصومين بعيد، وذلك لأن الله تعالى أمر بطاعة أولى الأمر وأولو الأمر جمع، وعند الشيعة لايكون فى الزمان إلا إمام واحد، وأنه قال ﴿فإن تنازعتم فى شـئ فردوه إلى الله والرسول﴾ ولوكان المراد بأولى الأمر الإمام المعصوم لوجب أن يقال: فإن تنازعتم فى شئ فردوه إلى الإمام فثبت أن الآية لاتشير إلى عصمـة الأئمة[٣].

أما قولهم بأن الله لا يأمر بطاعة من يعصيه أو بالانقياد للمختلفين، فـإن المقصود بوجوب طاعة أولى الأمر هو وجوب طاعتهم فيما لا يخالف الشـرع، أما إذا خالف الشرع فلا تجب طاعتهم لأنه لا طاعـة لمخلـوق فـى معصيـة الخالق[٤].

(١) سورة النساء- آية ٥٩.
(٢) مجمع البيان فى تفسير القرآن - الطبرسى جـ٢، ص١٣٨.
(٣) التفسير الكبير - الفخر الرازى جـ١٠ ص١٤٨، ص١٥٠.
(٤) الجامع لأحكام القرآن -تفسير القرطبى جـ٢ ص١٩٢٤.

وأما ما ذكروه من اختلاف الأمة مما يستحيل معه طاعة جميع المختلفين فأقول: الاختلاف وقع فيما لا مساس له بأصول الدين أو المعلوم منه بالضرورة أما الفروع التى لا يترتب عليها كبير خطر فى الإسلام فهى التى وقع فيها الاختلاف فيما لم يرد فيه نص وكان قابلاً للاجتهاد، فهو إذن اختلاف فى الفهم لا فى النص، ولاشك أن ذلك باب سعة من الله على الأمة لا ينكره إلا مغالط، بل أن الشيعة الذين يدعون أخذ علومهم عن المعصومين هم أشد اختلافاً منا فى ذلك فإذا قورنت فرق الشيعة ببعضها ارتقى الخلاف إلى الأصول نفسها، فإذا كان وجود الإمام المعصوم رافعاً للاختلاف فلم وقع الاختلاف عند الشيعة؟ بل لم أمرت الآية بالرد على الكتاب والسنة عند الاختلاف وتركت الإمام المعصوم؟(١).

ومن هذا يتبين لنا أن الآية (وأولى الأمر) لاعلاقة لها بأئمة الشيعة وهى عامة فى كل من ولى من أمر المسلمين شيئاً بشرط كونه من المسلمين.

٣ - قوله تعالى ﴿ إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا﴾(٢) ذهب الشيعة إلى أن المراد بأهل البيت فى الآية هم رسول الله وفاطمة وعلى والحسن والحسين، والأئمة من بعدهم، والرجس بمعنى الذنوب وأن الله سبحانه قد طهر أهل البيت منه وهذا دليل عصمتهم(٣).

وللرد على ذلك نقول: أن هذه الآية ليس فيها ما يدل على ماذهبت إليه الشيعة لأن سياق الآية يدل على أن المراد من (أهل البيت) يشمل أزواج النبى وغيرهم(٤).

أما قولهم بدلالة الآية على العصمة فهو قول لا دليل عليه لأن الآية واقعة

---

(١) الشيعة الإثنا عشرية ومنهجهم فى تفسير القرآن -د. محمد العسال ص٤٠.
(٢) سورة الأحزاب - آية ٣٣.
(٣) مجمع البيان - الطبرسى جـ٥، ص١٣٩.
(٤) الجامع لأحكام القرآن - القرطبى جـ٨، ص٥٤٥٢.

بين آيات الأمر والنهى مما يؤيد إرادة الله منهم أن يقبلوا على فعـل الطاعـات ويجتنبوا المعاصى لكى يذهب عنهم الرجس، وسياق الآية يقتضـى أنـه يريـد ليذهب عنهم الرجس الذى هو الخبث كالفواحش ويطهرهم تطهيرا من الفواحـش وغيرها من الذنوب، يقول ابن تيمية "كما أن الدعاء المستجاب لابد أن يسـتحق معه طهارة المدعو لهم واذهاب الرجس عنهم لكن ليس فى ذلك ما يـدل علـى العصمة من الخطأ"(١).

يقول الدهلوى: "أن دلالة هذه الآية على العصمة غير مسلمة بل هى تـدل على عدمها إذ لايقال فى حق من هو طاهر: إنى أريد أن أطهره ضرورة امتناع تحصيل الحاصل وغاية مافى الباب أنهم محفوظون من الذنوب بعد تعلق الإرادة بإذهابها... ولو كانت إفادته معنى العصمة مقصوراً لقيل هكذا إن اللـه أذهـب عنكم الرجس"(٢).

٤ – قوله تعالى ﴿ إن الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمـران على العالمين﴾(٣) يقول الطبرسى فى تفسير هذه الآية "أن المراد بآل إبراهيم هـم آل محمد وفى قراءة أهل البيت وآل محمد عليهم السـلام وقـال أيضـاً أن آل إبراهيم هم آل محمد صلى الله عليه وسلم الذين هم أهله، ويجب أن يكون الذين اصطفاهم الله تعالى مطهرين معصومين منزهين عن القبائح لأنه تعالى لا يختار ولا يصطفى إلا من كان كذلك ويكون ظاهره مثل باطنه فى الطهارة والعصمـة فعلى هذا يختص الاصطفاء بمن كان معصوماً من آل إبراهيم وآل عمران سواء كان نبياً أو إماماً"(٤).

---

(١) منهاج السنة – ابن تيمية جـ٤، ص٢٢.
(٢) مختصر التحفة الإثنى عشرية– الدهلوى ص١٥٢.
(٣) سورة آل عمران –آية ٣٣.
(٤) مجمع البيان – الطبرسى جـ٢، ص٦٢.

والرد على ذلك نقول: أن القول بأن هذه الآية دالة دلالة صريحة على عصمة الأئمة ليس بصحيح فليس من شرط الاصطفاء أن يكونوا معصومين وإلا للزم أن يكون جميع نسلهم كذلك. فبطلت دلالة الإصطفاء على العصمة وخاصة أن الإصطفاء جاء فى القرآن الكريم لغير الأنبياء مثل قوله تعالى ﴿وإذا قالت الملائكة يامريم إن الله اصطفاك وطهرك واصطفاك على نساء العالمين﴾[١] ومثل قوله تعالى ﴿ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله﴾[٢].

هكذا استدل الشيعة بعدة نصوص قرآنية لتأييد دعواهم فى وجوب عصمة الأئمة، وقد جاءت تفاسيرهم لهذه النصوص فى صورة من التعسف الواضح، والتأويل الذى لا يتفق مع سياق الآيات وليس له علاقة بعصمة الأئمة، فلا دليل يؤيدهم فيما ذهبوا إليه.

ثانياً: الأدلة العقلية:

ذكرت كتب الشيعة العديد من الأدلة العقلية لاثبات عصمة الأئمة وهى فى الواقع نفس الأدلة التى يستدلون بها على عصمة الأنبياء نذكر منها مايلى:

١ - أن الإمام لو لم يكن معصوماً للزم التسلسل لأن العلة الموجبة لنصبه هى جواز الخطأ على الأمة، فلو جاز الخطأ عليه أيضاً لافتقر إلى آخر وهكذا فيتسلسل والتسلسل باطل فلزم أن يكون الإمام معصوماً[٣].

لايسلم الرازى أن الحاجة إلى الإمام لجواز وقوع الخطأ على الأمة لأن الإجماع عند أهل السنة معصوم لاستحالة اجتماع الأمة على الخطأ، غير أن

(١) سورة آل عمران- آية ٤٥.
(٢) سورة فاطر- آية ٣٢.
(٣) الشافى - الشريف المرتضى ص٣٠٨.

الشيعة لايسلمون بصحة الإجماع، لأنه إذا جاز الخطأ علـــى الواحـــد والاثنيـــن والثلاثة فإن الكل ليس إلا مجموع هؤلاء الأفراد الذين جوز عليهم الخطأ فتنتفى العصمة عن الإجماع، ويجوز الخطأ على الكل(١).

غير أن ابن تيمية يرى "أن جواز الخطأ على بعض الأمة لايفيـــد جـــواز الخطأ على المجموع حتى تنكر حجة الإجماع"(٢).

وإذا كان الرازى يرى أن الأمة بأجمعها معصومة فإن ابن تيمية يرى أن جواز الخطأ على بعض الأمة لايعنى الإستناد إلى دليل التسلسل للقول بالحاجـــة إلى المعصوم ذلك أن المعصوم عنده هو رسول الله الذى تجب طاعته فى وقت على كل الخلق وعلم الأمة بأوامره ثم لقوله تعالى ﴿اليوم أكملت لكـــم دينكـم﴾ وبذلك استغنت به الأمة وبأوامره على كل أحد.

وينتقد أحد علماء الشيعة دعوى وجود إمام معصوم فيقول "أنا أنكر علـــى الشيعة عقيدتها بأن أمة "محمد" لم تزل قاصرة ولن تزال قـــاصرة تحتـــاج إلـــى وصاية إمام إلى يوم القيامة أنكر عليها ذلك، لأن الأمة معصومة بعصمة نبيهـــا معصومة فى تحملها وحفظها فى تبليغها وأدائها حفظت كل ما بلغه النبـــى مثـــل حفظ النبى وبلغت كل ما بلغه النبى مثل تبليغ النبى، ولايمكن أن يوجد شئ مـــن الدين غفلت عنه أو نسيته الأمة.

فالأمة بالكتاب والسنة أهدى إلى الصواب والحق من كل إمـــام معصـــوم والعقل العاصم والإيمان بالله وكتابه يغنى أبناءها عن كل إمام معصـــوم، ولـــو احتاجت الأمة إلى إمام معصوم ذرة احتياج لما ختمت النبـــوة برســـالة محمـــد، فدعوى احتياج الناس إلى الإمام المعصوم تنافى حكمة الله فى ختم النبـــوة فـــإن

(١) نظرية الإمامة- د. أحمد محمود صبحى ص١١٧.
(٢) المنتقى من منهاج السنة- ابن تيمية ص٥٤٩.

الاحتياج إلى الإمام المعصوم إما لقصور فى بيان الكتاب وإما لقصور فى روح النبوة، وإما لقصور فى التبليغ فدعوى عصمة الأئمة طعن فى أصول الدين"(١).

ومن ذلك يتبين أنه لايجوز وقوع الخطأ على الأمة، لأنه لايحصل اتفاق الكل على الخطأ وإثبات العصمة للمجموع أولى من إثباتها للفرد.

٢ - أن الإمام يجب أن يكون حافظاً للشريعة لانقطاع الوحى بموت النبى صلى الله عليه وسلم وقصور الكتاب والسنة عن تفاصيل الأحكام الجزئية الواقعة إلى يوم القيامة، فلابد من إمام معصوم من الله تعالى معصوم من الزلل والخطأ لئلا يترك بعض الأحكام أو يزيد فيها عمداً أو سهواً(٢).

لايسلم أهل السنة أن يكون الإمام حافظاً للشرع بعد انقطاع الوحى، لأن ذلك حاصل للمجموع، فحفظ الشريعة ليس مقصوراً على الأئمة بل هى محفوظة بأهل الدين والعلماء، والشرع إذا نقله أهل التواتر كان خيراً من نقل الواحد، وقد حصل للصحابة مقصود الدين وبلغوه، فكانت العصمة لكل طائفة حسب ماحملوه، فالقراء معصومون فى حفظ القرآن وتبليغه والمحدثون معصومون فى حفظ الأحاديث وتبليغها، والفقهاء معصومون فى الكلام والاستدلال(٣).

ولقد كان يمكن أن تبقى الشريعة محفوظة بنقل الناقل المعصوم لو كان ذلك الناقل المعصومَ بحيث يرى ويمكن الوصول إليه والرجوع إلى قوله، فأما إذا لم يكن كذلك لم تصر الشريعة محفوظة بنقله فسقطت هذه الشبهة(٤).

٣ - لو لم يكن الإمام معصوماً لجاز عليه الخطأ والنسيان والسهو

(١) الوشيعة فى نقض عقائد الشيعة- الشيخ موسى جار الله ص٣٩، ص٤٠.
(٢) عقائد الإمامية الإثنى عشرية - محمد بن المظفر جـ٣، ص١٧٩.
(٣) المنتقى من منهاج السنة - ابن تيمية ص٤١٦.
(٤) الأربعين فى أصول الدين- الرازى ص٢٦٧.

والعصيان ولم يكن حافظاً للشريعة من الزيادة والنقصان ولا يكون أميناً على وحى الله لأن غير المعصوم يخطئ ويسهو وينسى فيؤدى ذلك إلى ضياع الشريعة لاحفظها وقد فرضناه حافظاً لها فوجب أن يكون معصوماً[١].

أن قولهم أن الإمام لابد أن يكون معصوماً حتى يكون أميناً على الوحى باطل لأن الشريعة دستورها القرآن وقد تعهد الله تعالى بحفظ القرآن الكريم بقوله تعالى ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾[٢].

٤ - أن الإمام لو لم يكن معصوماً لجاز وقوع الخطأ منه فى الدين ولكنا إذا وقع الخطأ منه مأمورين بإتباعه فيه، والإقتداء به فى فعله، وهذا يؤدى إلى أن نكون مأمورين بالقبح على وجه من الوجوه، وإذا فسد أن نكون مأمورين بالقبيح وجبت عصمة من أمرنا بإتباعه والإقتداء به فى الدين[٣].

والجواب عن ذلك أن الإمام إذا أخطأ فى اجتهاده أو ارتكب معصية فالمجتهدون يردونه، والآمرون بالمعروف يذكرونه ويصدونه[٤]. يقول الباقلانى "الإمام فى كل ما يتولاه وكيل للأمة ونائب عنها، والأمة من ورائه فى تسديده وتقويمه وإذكائه وتنبيهه وأخذ الحق منه إذا وجب عليه، وخلعه والاستبدال به متى اقترف ما يوجب خلعه، فليس يحتاج إلى أن يكون معصوماً"[٥].

من الواضح أن هذه الأدلة التى استدل بها الشيعة كلها تدور حول وجوب العصمة للإمام لجواز وقوع الخطأ منه، ومن المعلوم أن مهمة الإمام تنفيذ

(١) الشيعة فى عقائدهم وأحكامهم - القزوينى ص٣٦٩.
(٢) سورة الحجر - آية ٩.
(٣) الشافى - الشريف المرتضى ص٤٠.
(٤) شرح العقائد النسفية - التفتازانى جـ٢، ص٢٥.
(٥) التمهيد -الباقلانى ص١٨٤.

الأحكام وحفظ الأمن والرجوع إليه عند الاختلاف وغير ذلك وليس من شـــرط بقائه فى الحكم أن يكون معصوماً عن الخطأ، ولم يطالبه الشرع بإصابـــة عيـــن الحق حتما فى كل قضية وإنما المطلوب منه أن يتحرى العدل بقدر الإمكان ولا مانع بعد ذلك أن يخطئ ويصيب كبقية الناس، فادعاؤهم أنه لايجوز عليه الخطأ ادعاء باطل يكذبه العقل والواقع.

وليس أدل على عدم وجوب عصمة الإمام من اعتراف الخلفاء الراشـــدين بأنهم غير معصومين، فأبو بكر مثلاً كان يقول "أطيعونى ما أطعت اللـــه، فـــإذا عصيت الله فلا طاعة لى عليكم، وعمر كان يقول "رحم الله امرءاً أهدى الينـــا عيوبنا" وكان على يرى الرأى ثم يرجع عنه كما كان يسأل عـــن مســـائل فـــى الأحكام ويطلب الروايات إلى غير ذلك مما حكى عنهم[١].

وإذا كان الأمر كذلك فلماذا الاعتقاد بعصمة الأئمة والإصرار عليها؟ فـــى الواقع أن الهدف الأساسى للاعتقاد بعصمة الأئمة لدى الشيعة هو إثبـــات صفـــة القداسة لأئمتهم الإثنى عشر المعصومين من آل البيت حتى يجعلوا الإمامة فيهم دون غيرهم، وأن لديهم العلم الكامل الذى ورثوه من العلم النبوى وأن علمهم علم إحاطة بالشريعة والأحكام بل هم مصدر التشريع بعد القرآن الكريـــم والســـنة المؤكدة عن طريق آل البيت فلا يقبل الشيعة إسناداً إلا عـــن طريقهـــم فهـــم لا يعترفون بالقياس والإجماع الذىيأخذ بهما جمهورأهل السنة بعدالقرآن والحديـــث كمصادرللتشريع.

وفى ذلك يقول ابن تيمية "وغلوا فى الأئمة وجعلوهم معصومين يعلمـــون كل شئ، وأوجبوا الرجوع إليهم فى جميع ماجاءت به الرسل، فلا يعرجـــون لا على القرآن ولا على السنة، بل على قول من ظنوه معصوماً، وانتهى أمرهم فى

---

(١) التمهيد- الباقلانى ص١٨٥.

حقيقة الأمر إلى الائتمام بإمام معدوم لاحقيقة له فكانوا أضل من الخوارج"[١].

ويبدو أن اعتقاد الشيعة فى عصمة الأئمة هو الذى جعلهم يبحثــون عــن مصدر المعرفة التى اختص بها الأئمة فذهبوا إلى القول بأن الأئمة ورثوا علــم النبى وعلوم الأنبياء جميعاً، والقول بأن علمهم علــم إحاطة نتيجة حتمية لقولهم: أن الأوصياء أودعوا العلم من لدن الرسول بما يكفل بيان الشريعة، فعلمهم وديعة نبوية[٢].

وترتب على هذا القول أن جعلوا الأحاديث التى تصدر عن الأئمة أحاديث صحيحة فلا يشترط إيصال سندها إلى النبى صلى الله عليه وسلم كما هو الحال عند أهل السنة.

لذلك حصروا الدين فى روايات وآراء غريبة[٣] ينســبونها إلــى جماعــة خاصة من ذرية على رضى الله عنه زعموا لهم العصمــة والولايــة وجعلــوا أقوالهم لا تخضع للنقاش والجدل والبحث طالما أن سندها صحيح-فى نظرهــم- فالقول بعصمةالأئمة هوالسبيل الوحيدالذى يضفىعلى الآراء المخالفــة للإســلام طابع القداسة والتسليم بها وعدم البحث فى صحتها ومصدرها،ويعطــى للإمــام سلطة لاحدلها فيعمل مايشاء وليس لأحدأن يعترض عليه،لأن العدل هوما فعلــه والعلم هوما علمه.

<u>بطلان عقيدة عصمة الأئمة:</u>

تبين مما سبق أن أهم ما يختلف فيه الشيعة عن أهل السنة قولهم بعصمــة

(١) الفرقان بين الحق والباطل لابن تيمية ص ٢٢٧.

(٢) تاريخ المذاهب الإسلامية- أبو زهرة ص٤٦.

(٣) من هذه الآراء القول بالتقية والرجعة والبداء، الشيعة والتصحيح- د. موسى الموسوى ص١٥.

الأنبياء والأئمة، بينما العصمة عند أهل السنة هى خاصة بالأنبياء-دون غيرهم من البشر- وهى مع ذلك ليست عصمة مطلقة، فيجوز صدور الصغائر منهم قبل البعثة سهواً لا عمداً، أما بعد النبوة فلا يجوز فى حقهم الكفر ولا تعمد الكذب ولا فعل الكبائر ولا الصغائر لا عمداً ولا سهواً، ويستدلون على صحة رأيهم هذا بما جاء فىالقرآن الكريم من بشرية الرسول صلىالله عليه وسلم.

أما الشيعة الإمامية فيقولون بالعصمة المطلقة للأنبياء سواء قبل النبوة أو بعدها، بل يقولون بهذه العصمة للأئمة أيضاً بما ينفى عنهم صفة البشرية ويستدلون على ذلك بآيات من القرآن الكريم ويؤولونها بما يخدم مدعاهم ويتفق مع مذهبهم.

وأرى أن اعتقاد الشيعة بعصمة الأئمة باطل لعدة أسباب هى:

١ - أن أساس اعتقادهم بعصمة الأئمة مبنى على أساس اعتقادهم بالنص على الإمام وأن النبى صلى الله عليه وسلم نص على إمامة على ابن أبى طالب دون سواه.

ونحن نعلم أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يستخلف أحداً من بعده بل ترك الأمر شورى بين المسلمين قال تعالى ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾(١)، ﴿وشاورهم فى الأمر﴾(٢).

ولو كان هناك نصاً على الإمام فلماذا اجتمع المسلمون فى سقيفة بنى ساعدة لينظروا فى أمر الخلافة حتى قال الأنصار للمهاجرين "منا أمير ومنكم أمير" وحسم عمر الأمر بمبايعة أبىبكر الصديق وتبعه المسلمون.

---

(١) سورة الشورى- آية ٢٧.
(٢) سورة آل عمران - آية ١٥٩.

فلو وجد نص من النبى صلى الله عليه وسلم على خلافة علىّ رضى الله عنه لما أقدم المسلمون على مبايعة أبى بكر ولما ارتضوه خليفة لهم ولما ارتضاه الإمام علىّ وبايعه، وكان هذا موقفه من الخليفتين عمر وعثمان حيـــن بايعهمـــا وأخلص لهما المشورة والرأى.

وإذا كانت الخلافة بنص سماوى وكان هذا النص فى علـــىّ، هـــل كـــان بإمكان الإمام علىّ أن يغض النظر عن هذا النص ويبايع الخلفاء ويرضخ لأمـــر لم يكن من حقهم؟

وعلى فرض أن الإمام عليا تنازل عن حقه وبايع الخلفاء خشية منه علـــى ضياع الإسلام أو خشية منه على نفسه وعمل بالتقية -كما تزعم الشـــيعة- فمـــا موقف الخلفاء الراشدين هل خالفوا النص الإلهى واغتصبوا الخلافة من الإمـــام على -كما تدعى الشيعة- وهم حماة الإسلام ومنفذو التشريعات الإلهية.

وإذا كانت الإمامة بنص إلهى وأنها فى ذرية علىّ حتى الإمام الثانى عشر لعيَّن الإمام على ابنه الحســـن خليفة وإماماً من بعده ولكن الذى اتفق عليه الرواة والمؤرخون أن الإمام عليا عندما كان على فراش الموت وذلك بعد أن ضربـــه ابن ملجم بالسيف المسموم وسئل عن الشخص الذى يستخلفـــه قال: "أتركم كما تركم رسول الله صلى الله عليه وسلم". وبعد وفاة الإمام اجتمـــع المسلمـــون واختاروا ابنه الحسن وبايعوه خليفة للمسلمين ولكن الإمام الحسن صالح معاويـــة وتنازل له عن الخلافة، والإمام علل الصلح بأنه لحقن دماء المسلمين، فلو كانت الخلافة منصباً إلهياً هل كان يستطيع الإمام الحسن أن يتنازل عنه بذريعة حقـــن الدماء؟[1].

---

(١) الشيعة والتصحيـــح - د.موسى الموسوى ص٤٤، ص ٤٥، الحقـــائق الغائبـــة بيـــن الشيعة وأهل السنة- سالم البهنساوى ص٢٠-٢٢.

ومجمل القول أنه لو كان النص على الإمام واجباً على الرسول صلى الله عليه وسلم لبينه على وجه تعلمه الأمة علما ظاهراً لايختلفون فيه، لأن الخلافة عندما تكون بنص إلهى وبأمر من الله لا يستطيع أحد مهما كان مقامه أو منزلته فى الإسلام أن يقف ضدها أو يخالفها فلم يكن باستطاعة على أو غيره من الصحابة أن يوقف نصاً إلهياً صدر بالوحى.

وحقيقة الأمر أنه لايوجد نص على الإمام وإنما هى ادعاءات وروايات وضعها أصحاب هذه الآراء تبعاً لأغراضهم الخاصة للسيطرة على شؤون المسلمين والحكم وحصرها فى أئمتهم.

وبناءا على ذلك فإن دعوى النص على الإمام دعوى باطلة فما نتج عنها من القول بعصمة الأئمة لا أساس له.

٢ - اعتقاد الشيعة الإمامية أن الإمام كالنبى لابد أن يكون معصوماً اعتقاد باطل، ذلك لأن النبى مبعوث من عند الله ويتلقى الوحى وقد أيده الله بالمعجزات الدالة على عصمته وليس الإمام كذلك فإن تعيينه مفوض إلى نظر الأمة التى لها حق اختيار من تراه صالحاً لرياسة أمور الدين والدنيا، فلا وجه لاشتراط العصمة.

٣ - أن القول بأن الإمامة استمرار للنبوة وامتداد لها قول باطل لادليل عليه من الشرع أو العقل، وذلك لأن النبى يأتى بالشريعة التى أوحى الله بها إليه ويؤمر بتبليغها إلى العباد فلابد أن يكون معصوماً عن الكذب فى تبليغها وليس الإمام كذلك فلا يأتى بشريعة بل ينصب لتنفيذ الشريعة، وله أن يصيب ويخطئ وأن يجتهد فيما يعن له من الأمور، فلا يشترط أن يكون معصوماً.

٤ - لم يرد فى القرآن الكريم ما يدل على عصمة الأئمة، وليس هناك نص صحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أئمة آل البيت يدل على

عصمة الأئمة كما تزعم الشيعة، وعلى ذلك فالعصمة من شروط النبوة والرسالة وليست من شروط الإمامة[١]. فإذا ثبت عدم وجود نص من الكتاب والسنة على عصمة الأئمة دل ذلك على بطلانها.

٥ - من الأسس التى قامت عليها عقيدة عصمة الأئمة أن للإمام السلطة المطلقة فى التشريع والتقنين للإسلام وهذا باطل فلم يقم الدليل على صحتــه لأن محمداً صلى الله عليه وسلم أتم بيان الشريعة قال تعالى ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام دينا﴾[٢] ولو كان قد أخفى شيئًا فمـا بلغ رسالة ربه وذلك مستحيل[٣].

كما أن القول بأن الإمام له سلطة التشريع باطل لأنه يخالف قاعدة التشريع الإسلامى وهى أن التشريع لله وحده ولرسوله بوحى منه وليس لأحد من الأئمة أن يشرع، ومن ثم فإن دعوى عصمة الأئمة لا أساس لها.

٦ - أن بقاء الإمام فى الحكم لا يشترط فيه أن يكون معصوماً بل يشترط أن يكون عادلاً لئلا يجور، ولأن المقصد الأساسى من نصب الإمام هــو رفــع الظلم فيجب عليه أن يتحرى العدل بقدر الإمكان وهو فى الوقــت نفســه ليـس معصوماً عن الخطأ.

٧ - ومما يدل على بطلان عقيدة الشيعة فى عصمة الأئمة ما ثبت عنهم من نصوص تدل على مضمونها على نفى العصمة عن الأئمة وذلك من واقـــع مصادرهم فقد جاء عن الإمام على رضى الله عنه أنه قال "لاتكفوا عــن مقالــة بحق أو مشورة بعدل، فإني لست بفوق أن أخطئ"[٤].

(١) أصول الدين- البغدادى ص٢٧٨.
(٢) سورة المائدة - آية ٣.
(٣) تاريخ المذاهب الإسلامية - أبو زهرة ص٥٠.
(٤) مختصر التحفة الإثنى عشرية- الدهلوى ص١٢١.

وقد روى المجلسى عن الإمام جعفر الصادق أنه قال "إنا لنذنب ونسئ ثم نتوب إلى الله متابا"[١]، وهذا اعتراف من الإمام بالذنب ثم التوبة والاستغفار منه وهذا ما ينفى عنه الاعتقاد بعصمة الأئمة.

وبهذا يتبين لنا أن دعوى عصمة الأئمة ظاهرة البطلان وهى دعوى لا أساس لها ومخالفة لما اتفق عليه جمهور أهل السنة.

وعلى ذلك فمذهب أهل السنة هو المذهب الحق لأنه يثبت العصمة للأنبياء دون غيرهم من البشر لأنه لم يقم الدليل على عصمة غير الأنبياء، كما أن دعوى عصمة الأئمة تتعارض مع الطبيعة البشرية المركبة من الشهوات، وركب فيها الخير والشر، وفضيلة الإنسان ليس فى أنه معصوم، كما أنه لايمدح لأنه معصوم بل يمدح لأنه يجاهد نفسه على فعل الخير ودفع الشر كما أخبر الله تعالى بذلك فى أكثر من موضع من كتابه الكريم ﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره﴾[٢].

ولو عصم الله أحداً من المعاصى -غير الأنبياء- لما كان للتكليف معنى بل حتى الأنبياء عصمهم الله تعالى من المعاصى ولم يرفع عنهم التكليف وعلى ذلك فليس هناك من إنسان معصوم إلا ما نص عليه الشرع وليس من نص شرعى من قرآن أو سنة صحيحة تثبت أن الأئمة معصومون.

جوانب الاتفاق والاختلاف بين أهل السنة والشيعة:

تبين مما تقدم أن هناك جوانب اتفاق واختلاف بين أهل السنة والشيعة حول موضوع العصمة، فمن حيث مفهومها فقد اتفقوا على أنها لطف من الله تعالى يحمل العبد على فعل الطاعة وترك المعصية، ولا يكون ذلك على وجه

(١) بحار الأنوار – المجلسى ص٢٠٧.
(٢) سورة الزلزلة- الآيات ٧، ٨.

القهر أى أن هذا اللطف لايجبر المعصوم على فعل الطاعة وترك المعصية بل يجعله متمكنا من ذلك.

فكل من أهل السنة والشيعة يقولون باللطف من الله تعالى للمعصوم أما وجه الاختلاف فهو أن أهل السنة يرون أنه تفضلاً من الله تعالى على العبد، أما الشيعة فيقولون بوجوب ذلك على الله.

كذلك يتفق أهل السنة والشيعة فى القول بوجوب عصمة الأنبياء عن الكذب والكفر عمداً وسهواً قبل البعثة وبعدها وعن الكبائر والصغائر عمداً وسهواً قبل البعثة وبعدها، أما وجه الاختلاف فإن أهل السنة يجوزون وقوع السهو والنسيان قبل النبوة إذ لا دلالة للمعجزة عليه ولا حكم للعقل، أما الشيعة فيقولون بعدم وقوع السهو والنسيان فالأنبياء لا يصدر منهم ذنب أصلاً لاعمداً ولا سهواً لأن عصمة الأنبياء عندهم عصمة مطلقة.

أما أهم ما يختلف فيه الشيعة عن أهل السنة فهو القول بعصمة الأئمة، فالعصمة عند أهل السنة للأنبياء فقط أما عن الشيعة فهى تشمل الأنبياء والأئمة من آل البيت.

وعصمة الأئمة عند الشيعة الإمامية ركن أساسي فى الإمامة ووصف ملازم للإمام، ولا فرق بين الإمام والنبى فى العصمة بل أن الإمام -فى نظرهم- أحوج ما يكون إلى العناية الإلهية من النبى بحكم اتصال الأنبياء بالله عن طريق الوحى وامتناع ذلك عن الإمام.

وهذا القول مخالف لما اتفق عليه جمهور أهل السنة من أن العصمة للأنبياء فقط لأنه لم يقم الدليل على عصمة غير الأنبياء فليس هناك من إنسان معصوم إلا ما نص عليه الشرع وليس هناك نصاً شرعياً من قرآن أو سنة صحيحة تثبت أن الأئمة معصومون.

وأرى أنه مهما يكن من أمر الخلاف بين الشيعة الإمامية وأهـــل الســـنة حول مسألة عصمة الأئمة إلا أنه لايعدو أن يكون خلافاً نظرياً ناتجاً عن اختلاف وجهات النظر وطرق الفهم، فهو ليس خلافاً فى أمر علم من الدين بـــالضرورة ولا فى ركن من أركان الإسلام، فكل من السنة والشيعة يلتقون على أصول الدين التى تتكون منها حقيقة الإسلام والتى هى لبه وأساسه وجوهره.

وإذا كان هذا الخلاف يعد خلافاً فى الفروع وليس فـــى الأصـــول فهـــو لايوجب الفرقة والعداوة بينهم، فهم يجتمعون على كلمة واحـــدة وأمـــة واحـــدة لايمكن أن تنقسم أو ينفصل بعضها عن بعض لأن ربها واحـــد وكتابهـــا واحـــد ونبيها واحد قال تعالى ﴿إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون﴾[1]، وهـــذه الأمة اصطفاها الله على سائر الأمم واجتباها من بين الخلائق، وجعل لهـــا مـــن الحظوة والفضل مالم يتفق لغيرها قال تعالى ﴿كنتم خير أمـــة أخرجـــت للنـــاس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾[2].

لذلك يجب أن نلتقى -سنة وشيعة- فى ظلال الإسلام الحنيف وننبذ كـــل عداوة وبغضاء من نفوسنا ونلتقى على كلمة سواء.

وإذا كان الإسلام دعا إلى كلمة سواء بين أتباعه ومعتنقيـــه وبيـــن أتبـــاع العقائد الأخرى من اليهود والنصارى قال تعالـــى ﴿قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم أن لا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئًا، ولا يتخذ بعضنـــا بعضاً أربابا من دون الله فإن تولوا فقولوا أشهدوا بأنا مسلمون﴾[3].

فما أحوجنا -نحن المسلمين- إلى أن نكون أمة واحدة متماســـكة البنيـــان

---

(١) سورة الأنبياء- آية ٩٢.
(٢) سورة آل عمران - آية ١١٠.
(٣) سورة آل عمران - آية ٦٤.

متلاحمة الأركان تشمل كافة الفرق والمذاهب الإسلامية اعتماداً على ما بيننا من أخوة إسلامية قال تعالى ﴿إنما المؤمنون أخوة﴾[(١)] فليس اختلاف المسلمين فى المذاهب والآراء مسوغاً للفرقة العصبية بينهم وتمزيق أوصال المجتمع واختلال نظامه، وحتى لانكون كمن قال الله فيهم ﴿ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ماجاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم﴾[(٢)] فلا يتهجم بعضنا على بعض، ولا يتهم بعضنا بعضاً، وننشغل بما بيننا من خلافات عن أعداء الإسلام الذين يتربصون بنا ويعملون على تعميق هذه الخلافات واتساع هوة الشقاق لتفريق كلمة المسلمين وتمزيق وحدتهم وإضعاف شوكتهم بل وتحطيم الكيان الإسلامى كله.

وعلى الرغم من هذه الخلافات فإن الوحدة الإسلامية أمر ممكن تحقيقه وخاصة بين أهل السنة والشيعة لأن أوجه الشبه والتقارب بينهم عديدة، وليس هناك ما يمنع من اجتماعهم واتحادهم والتقائهم بعضهم مع بعض، وإزالة العوائق والحواجز النفسية التى صنعتها السياسة على مر العصور، والأيادى الاستعمارية الآثمة، حتى تتحقق الوحدة الكاملة للمسلمين، ويتسنى لهم مقاومة أعدائهم، واستعادة أمجادهم وليكونوا بحق خير أمة أخرجت للناس.

---

(١) سورة الحجرات - آية ١٠.
(٢) سورة آل عمران- آية ١٠٥.

الخاتمــــــــة

تبين من خلال البحث أن العصمة عند أهل السنة خاصة بالأنبياء عليهـــم السلام دون غيرهم من البشر، فهم معصومون عن الكذب فى التبليـــغ ودعــوى الرسالة، ومعصومون عن الكفر والشرك قبل النبوة وبعدها، كذلك معصومـــون عن الكبائر والصغائر المنفرة عمداً وسهواً قبل النبوة وبعدها وكذا الصغائر غير المنفرة عمداً ولا سهواً ولا عبرة لما استدل به المخالفون لعصمة الأنبياء استناداً إلى ماورد فى القرآن من نصوص يوهم ظاهرها صدور الذنب من الأنبيـــاء لأن صدور الصغيرة منهم سهواً وكذا الخطأ فى الاجتهاد لا يقدح فى عصمتهم.

أما العصمة عند الشيعة فهى تشمل كلاً من الأنبياء عليهم السلام والأئمة، وعصمة الأنبياء عندهم عصمة مطلقة بمعنى أنهم معصومون عن جميع الذنوب كبيرها وصغيرها قبل النبوة وبعدها على سبيل العمد والسهو فلا يصـــدر منهـــم ذنب أصلاً لا عمداً ولا سهواً ويقولون أن الأئمة لهم نفس العصمة.

واعتقاد الشيعة بعصمة الأئمة إنما يشكل الأساس الذى يقوم عليه مذهبهـــم فى الإمامة، لأن الإمامة -فى نظرهم- ليست من المصالح العامة التى تفـــوض إلى نظر الأمة ويتعين القائم بها بتعينهم، بل هى رئاسة فى الدين والدنيا ومنصب إلهى، ولا يجوز لنبى إغفاله ولا تفويضه إلى الأمة، بل يجب عليه تعيين الإمـــام لهم.

وهكذا لما كانت الإمامة قضية دينية وجب أن يكون طريق ثبوتها النـــص والتعيين، ولما كان الإمام يتعين بنص مـــن النبى صلى الله عليه وسلم وجب أن يكون مثل النبى صلى الله عليه وسلم معصوماً من الكبائر والصغائر منزها عن المعاصى لأنه مفوض من الله تعالى بإيصاء من النبى صلى الله عليه وسلم.

وقول الشيعة بعصمة الأئمة يخالف ما اتفق عليه جمهور أهل السنة من أن العصمة لاتكون لغير الأنبياء، فلم يرد نص من الكتاب أو السنة يدل على عصمة غير الأنبياء، وقد أبطل أهل السنة دعوى الشيعة فى عصمة الأئمة، وأثبت تهافت أدلتهم وبطلانها من واقع مصادرهم الأساسية المعتمدة عندهم.

وأرى أن الخلاف بين أهل السنة والشيعة فى القول بالعصمة ليس خلافاً جوهرياً ولا يوجب الشقاق والعداء بينهما بل يمكن التغلب عليه بمزيد من الحوار وتبادل الآراء بما يؤدى فى النهاية إلى التقريب بينهما دعماً لصفوف المسلمين وتوحيداً لكلمتهم، لأن محاولة التقريب بين أهل السنة والشيعة من أعظم مقاصد الإسلام ومن أهم وسائل القوة والوحدة بين المسلمين لحفظ كيان الأمة الإسلامية وتماسكها وتثبيت أقدامها فى مواجهة أعداء الإسلام امتثالاً لقوله تعالى ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا﴾(١).

. . . .

(١) سورة آل عمران – آية ١٠٣.

المراجـــــع

١ - القرآن الكريم.

٢ - التفسير الكبير- الفخر الرازى- دار الفكر، طبعة ١٩٧٨م.

٣ - الجامع لأحكام القرآن- القرطبى- دار الغـد العربـى، الطبعـة الأولـى ١٩٨٩م.

٤ - تفسير القرآن العظيم- ابن كثير- دار إحياء الكتب العربية- عيسى البابى.

٥ - روح المعانى للعلامة الألوسى- دار إحياء الـتراث العربـى- بـيروت- لبنان.

٦ - فتح البارى بشرح صحيح البخارى- المطبعة السلفية.

٧ - لسان العرب- ابن منظور- دار بيروت.

٨ - المعجم الوجيز- مجمع اللغة العربية.

٩ - المواقف - عضد الدين الإيجى- مكتبة المتنبى.

١٠- الإرشاد إلى قواطع الأدلة فى أصول الاعتقاد- إمام الحرمين الجوينـى- طبعة سنة ١٩٥٠م- مكتبة الخانجى.

١١- الفصل فى الملل والأهواء والنحل- ابن حزم- مكتبة السلام العالمية.

١٢- شرح الأصول الخمسة- القاضى عبد الجبار- الطبعـة الثالثـة- مكتبـة وهبة- ١٩٩٦م.

١٣- شرح المقاصد- سعد الدين التفتازانى- الطبعة الثانيـة- عـالم الكتـب- ١٩٩٨م.

١٤- أصول الدين- عبد القاهر البغدادى- دار الآفاق الجديدة- بيروت.

١٥- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين- الفخر الـرازى- مكتبـة الكليـات الأزهرية.

١٦- عصمة الأنبياء- الفخر الرازى.

١٧- مقالات الإسلاميين- أبو الحسن الأشعرى- مكتبة النهضة المصرية.

١٨- مطالع الأنظار على طوالع الأنوار- شمس الدين الأصفهانى.

١٩- العقائد النسفية- سعد الدين التفتازانى- دار إحياء الكتب العربية- عيسى الحلبى.

٢٠- أبو منصور الماتريدى وآراؤه الكلامية- د. على عبد الفتاح المغربى- الطبعة الأولى ١٩٨٥م- مكتبة وهبة- القاهرة.

٢١- تحفة المريد على جوهرة التوحيد- الشيخ البيجورى- طبعة سنة ١٩٣٩م، مطبعة مصطفى البابى الحلبى.

٢٢- التعريفات- الجرجانى- طبعة سنة ١٩٣٨م- مطبعة مصطفى البابى الحلبى.

٢٣- مجموعة الرسائل- ابن تيمية- تحقيق محمد رشيد رضا- المنار- القاهرة- ١٣٤١هـ.

٢٤- التحقيق التام لعلم الكلام- د. محمد الحسينى الظواهرى- الطبعة الأولى- مكتبة النهضة المصرية- ١٩٣٩م.

٢٥- الأربعين فى أصول الدين- الفخر الرازى- طبعة سنة ١٩٨٦م- مكتبة الكليات الأزهرية.

٢٦- مجموع فتاوى- ابن تيمية- الطبعة الأولى- الدار العربية للطباعة والنشر- ١٣٩٨هـ.

٢٧- توفيق التطبيق- على الجيلانى- تحقيق د. محمد مصطفى حلمى- ١٩٥٤م.

٢٨- أوائل المقالات فى المذاهب المختارات- الشيخ المفيد- ١٣٧١هـ.

٢٩- شرح عقائد الصدوق- الشيخ المفيد- ١٣٧١هـ.

٣٠- عقائد الإمامية الإثنى عشرية- إبراهيم الموسوى- الطبعة الثانية- مؤسسة الأعلمى للمطبوعات- بيروت- لبنان- ١٩٧٣م.

٣١- أصول الدين الإسلامى- محمد على ناصر- صيدا- بيروت.
٣٢- الآمالى- السيد المرتضى.
٣٣- دلائل الصدق- محمد رضا المظفر- مطبعة دار إحياء التراث العربى- ١٣٨٩هـ.
٣٤- بحار الأنوار الجامع لدرر أخبار الأئمة الأطهار- محمد باقر المجلسى- إيران.
٣٥- نظرية الإمامة لدى الشيعة الإثنى عشرية- د. أحمد محمود صبحى- دار النهضة العربية- طبعة ١٩٩١م.
٣٦- تاريخ المذاهب الإسلامية- الشيخ أبو زهرة- دار الفكر العربى.
٣٧- الشافى فى الإمامة- الشريف المرتضى- طبع فارس.
٣٨- تلخيص الشافى- نصير الدين الطوسى- طبع فارس.
٣٩- ضحى الإسلام- د. أحمد أمين- الطبعة السابعة- مكتبة النهضة الإسلامية.
٤٠- النظريات السياسية الإسلامية- ضياء الدين الريس.
٤١- عقيدة الشيعة- محمد رضا المظفر- القاهرة- ١٩٧٣م.
٤٢- مختصر التحفة الإثنى عشرية- للشاه الدهلوى- لخصه الشيخ الألوسى- الطبعة الثانية- المطبعة السلفية- ١٣٨٧هـ.
٤٣- الوصية الإلهية -آية الله الخمينى.
٤٤- مجمع البيان فى تفسير القرآن- الطبرسى- النجف- الأشرف- ١٣٨٨هـ.
٤٥- منهاج السنة النبوية فى نقض كلام الشيعة والقدرية- ابن تيمية- طبعة ١٣٠٣هـ.
٤٦- المنتقى من منهاج السنة- ابن تيمية- تحقيق محب الدين الخطيب- المطبعة السلفية.

٤٧- الوشيعة فى نقض عقائد الشيعة- الشيخ موسى جار الله- ١٩٣٥م.

٤٨- الأصول من الكافى- أبوجعفر الكلينى- دار الكتب الإسلامية- الطبعة الثالثة- ١٣٨٨هـ.

٤٩- عقائد الإمامية- محمد رضا المظفر- الطبعة الثانية- القاهرة- ١٩٧٣م.

٥٠- الشيعة فى عقائدهم وأحكامهم- السيد أمين القزوينى.

٥١- الفرقان بين الحق والباطل- ابن تيمية- دار إحياء العلوم- بيروت- ١٩٨٣م.

٥٢- الشيعة والتصحيح- د. موسى الموسوى- طبعة ١٩٧٨م.

٥٣- الحقائق الغائبة بين الشيعة وأهل السنة- سالم البهنساوى- الزهراء للإعلام العربى.

٥٤- أصل الشيعة وأصولها- الشيخ آل كاشف الغطاء- الطبعة الثالثة- ١٩٤٤م.

٥٥- الشيعة فى الميزان- محمد جواد مغنيه- الطبعة الرابعة- دار التعارف للمطبوعات- بيروت- لبنان- ١٩٧٩م.

٥٦- تنزيه الأنبياء- الشريف المرتضى- الطبعة الثانية- دار الأضواء- ١٩٨٩م.

فهرس الموضوعات

رقم الإيداع بدار الكتب

٩٠٩٤ / ٢٠٠١

بتاريخ : ٧ / ٦/ ٢٠٠١

الناشر : مصر للخدمات العلمية

القاهرة- ٧٣ أ شارع مصر والسودان- حدائق القبة